علـــــــم النفـــــــس السياســـــــي (الجزء الثـاني)

قـــــراءات ربيـــع و صيـــف 2009

أ.د. قـــدري حفنـــي – أستـــاذ علـــم النفـــس – جامعـــة عيـــن شمـــس
kadrymh@yahoo.com

هـــل نحـــن جاهـــزون حقـــا لممارســـة الديمقراطيـــة*

كثيرا ما يواجهنا تساؤل ربما يحمل نبرة متعالية: هل المجتمعات العربية مستعدة للتحول الديمقراطي؟ و ربما يدفعنا الاعتزاز بالذات إلي المبادرة بتأكيد أننا بكل تأكيد جاهزون للديمقراطية، و ربما –من ناحية أخري- يدفعنا الميل إلي جلد الذات نحو تأكيد أن الديمقراطية لم تخلق لنا و أننا بطبيعتنا استبداديون.

و ليس من شك في أن إطلاق الحديث عن "المجتمعات العربية" يثير إشكالية منهجية: هل المقصود بالحديث "العالم العربي أي تلك البقعة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي إلى بحر العرب شرقا، و التي تضم تلك الدول التي تنضوي تحت عضوية جامعة الدول العربية, و تمثل مساحتها حوالي 10% من مساحة المعمورة؟ هل يمكن أن نضع تلك الدول جميعا في سلة واحدة و نحن بصدد الحديث عن الديموقراطية و الاستعداد للتحول الديموقراطي؟

يبدو للوهلة الأولي ان الموقف المصري من الممارسة الديمقراطية يختلف اختلافا بينا عنه في تونس أو فلسطين أو المغرب أو البحرين أو لبنان كما أن تلك المواقف تبدو مختلفة عن نظيرتها مثلا في ليبيا أو سوريا أو السودان, أو الجزائر, و الأمر يبدو مختلفا أيضا إذا حاولنا رصد نفس الموقف في المملكة العربية السعودية أو قطر أو دولة الإمارات العربية أو الكويت أو عمان أو اليمن, و الأمر قد يبدو مختلفا كذلك إذا نظرنا إلي الحالة في العراق, ناهيك عن جمهورية القمر المتحدة أو جيبوتي أو الجمهورية الإسلامية الموريتانية أو الصومال, فضلا عن الموقف الليبي المتفرد.

بل إننا لا نستطيع حتى أن نضع "دول الخليج" في سلة واحدة من حيث أشكال الممارسات "الديمقراطية". لقد عرفت مصر المجالس النيابة المنتخبة منذ زمن بعيد, و كذلك العراق و لبنان و سوريا و الجزائر, كما عرفت دولة الكويت و مملكة البحرين مجالسا منتخبة, و ساد نموذج "مجلس الشورى" في المملكة العربية السعودية و عدن و قطر, و تبنت دولة الإمارات نموذج "المجلس الوطني الاتحادي", وهي مؤسسات استشارية يتم تعيين أعضائها بقرار رسمي.

و لكن تري ماذا عن جوهر الموقف من الديمقراطية في عالمنا العربي؟ هل ثمة ما هو مشترك خلف تلك التباينات في أشكال الممارسات "الديمقراطية"؟

لا يسمح المقام بحديث يطول عن تاريخ الديمقراطية في عالمنا العربي, أو بعبارة أكثر تحديدا عن تاريخ نشأة و تطور أشكال الحكم في العالم العربي و علاقة الحكام بالشعوب في تلك البقعة من العالم. ما يعنينا هو أن الحديث في العالم العربي يكاد لا ينقطع عن استعداد الجميع للمضي قدما في سبيل المزيد من خطوات التحول الديمقراطي, الجميع يرفعون شعارات الدعوة للديمقراطية, و لكن ثمة كلمة ثابتة تلتصق دائما بتلك الشعارات. إنها كلمة "و لكن". نحن مع الديمقراطية طبعا و لكن لسنا مع الفوضى. الحرية كل الحرية للشعب و لكن لا حرية لأعداء الشعب. الحرية للوطنيين الحقيقيين و لكن لا حرية للعملاء و المندسين. كل الحرية للأفكار البناءة الشريفة و لكن لا حرية للأفكار الهدامة المستوردة. كل الحرية لأنصار التقدم و لكن لا حرية للرجعيين أنصار التخلف. الحرية قيمة مقدسة و لكن في حدود الالتزام بثوابتنا الدينية و الوطنية.

حتي داخل العديد من التيارات الليبرالية في وطننا العربي تجد من يقول كل الحرية لأنصار الحرية و لكن لا حرية لأعدائها من أنصار الحكم المطلق. قد تبدو كل تلك الشعارات براقة حتى نصل إلي تلك الكلمة المفتاحية "و لكن", فإذا ما تساءل متسائل و كيف يمكن التفرقة؟ كيف يمكن أن يتم الفرز و التمييز؟ كان جوهر الإجابة أن صاحب الشعار "اللكننة" هو المرجعية الأولي و الأخيرة للتمييز و التفرقة. أي أن صاحب الحق في تحديد طبيعة و مقدار و أسلوب الحرية المناسب يتمثل في النهاية في السلطة الحاكمة، سواء كانت حاكمة لدولة أو لحزب أو حتى لمنظمة من منظمات المجتمع المدني.

و عادة ما يتجه خطاب الدعوة إلي التحول الديمقراطي إلي مطالبة الحكومات "غير الديمقراطية" باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك التحول أو علي الأقل باتخاذ موقف لا يعارض ذلك التحول. و فيما نري فإن تلك الدعوة في بلادنا العربية لا ينبغي أن تعتمد علي استعداد الحكام العرب لقيادة ذلك التحول أو السماح به, بل لعل السؤال الأهم –فيما نري–هو مدي قبول الشعوب العربية لمفهوم الديمقراطية, و استعدادهم لممارستها, فضلا عن النضال من أجلها.

إن الطريق أمام التحول الديمقراطي العربي ما زال طويلا مليئا بالعقبات لعل علي رأسها ذلك الميل السلطوي التاريخي المحافظ المقاوم للتغيير و الذي يسعي للحفاظ علي الأوضاع القائمة حتى اللحظة الأخيرة، إلي جانب أفكار أصولية دينية ترفض الديمقراطية أيا كانت باعتبارها غريبة عن تراثنا و ثقافتنا، و أفكار علمانية قومية لا تري بأسا في تأجيل المطالبة بالديمقراطية حتى يتحقق العدل الاجتماعي و التحرر الوطني.

و تتضافر تلك العقبات جميعا رغم تضارب مصالح دعاتها للوقوف في وجه مساعي التحول الديمقراطي، و رغم ذلك يبقي الأمل معقودا علي ما يشهده عالمنا العربي من بزوغ لمنظمات مدنية تحاول السباحة ضد التيار و تبتكر من أساليب العمل ما يتجاوز الأطر التقليدية للعمل السياسي، علي أن تلتزم تلك المنظمات بالديمقراطية في ممارساتها الداخلية مستبعدة تعبير "ولكن".

*الأهرام، 24 سبتمبر 2009

ليـس بالديموقراطيـة وحدهـــا يتوحـد البشـــر*

سبق أن تعرضت في مقالات سابقة لتساؤل مؤداه "لماذا لم يوحدنا الخطر؟" و خلصت إلي أن ما كفل توحد غيرنا في مواجهة الخطر إنما يرجع لالتزامهم بشفافية صندوق الانتخابات و التزام الأقلية بقرار الأغلبية علي مستوي التنفيذ و إطلاق العنان بلا حدود لصراع الأفكار.

و تفضل عدد من الأصدقاء من مصر و من العالم العربي ممن يحملون هموم مستقبل هذا الوطن بطرح عدد من الاجتهادات و التساؤلات بالغة الأهمية:

- هل توجد بالفعل "أمة عربية واحدة" ينتمي لها أبناؤها انتماءا يفوق انتماءهم لغيرها من الجماعات العرقية أو العقائدية أو التاريخية و من ثم يمكن أن يوحدهم الخطر؟ هل يمكن أن تتجسد وحدة أمة في وحدة اللغة أو الانتماء الديني فحسب؟ هل نستطيع إذن النظر إلي بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا و استراليا بل و غالبية دول اوروبا باعتبارهم جميعا أمة واحدة؟

- ألا يعد التفاوت الضخم في مستويات الثروة بين الدول العربية عاملا يضعف من واقعية تحقق شعار الوحدة العربية في المدي المنظور حيث يصبح اقتسام تلك الثروة في صالح أبناء الدول الأقل ثراءا و الأكثر سكانا علي حساب أبناء الدول الأكثر ثراء و الأقل سكانا ؟

- هل تتساوي معاناة الفلسطينيين اليومية من الاحتلال الإسرائيلي مع مخاطر احتمالات إعادة احتلال سيناء بالحرب كما هو الحال بالنسبة للمصريين؟ و هل يتساوي ذلك مع مخاطر "الاختراق الاقتصادي الإسرائيلي" الذي تحكمه في النهاية قوانين السوق و المنافسة الاقتصادية و العولمة و من ثم تتحدد تلك المخاطر بالنسبة لكل دولة عربية تبعا لأوضاعها الاقتصادية و قوتها العلمية و التكنولوجية؟

- هل التهديد "الإسرائيلي" هو التهديد "الأخطر" بالنسبة للجميع؟ ألا ينازعه مكانته تهديد منابع النيل التي تمثل شريان الحياة بالنسبة لأبناء مصر؟ أو مخاطر النفوذ الإيراني بالنسبة لأبناء دول الخليج؟ أو مخاطر الاحتلال الأمريكي بالنسبة للعراقيين؟ أو مخاطر احتمالات تفكك الدولة بالنسبة لأبناء الصومال بل و أبناء العراق أيضا؟

- ألا يبدو متناقضا أن تؤدي "الديموقراطية" إلي تفكك الاتحاد السوفيتي و انقسام تشيكوسلوفاكيا و يوغوسلافيا و إلي تزايد مخاطر تفكك دولة العراق، و أن تؤدي تلك "الديموقراطية" ذاتها إلي إعادة توحيد ألمانيا؟

ألم تؤد ممارسة "شفافية صندوق الانتخابات" إلي انقسام الشعب الفلسطيني المحتل في الضفة و القطاع إلي "فلسطين الجنوبية" الإسلامية المحتلة و "فلسطين الشمالية" المستسلمة المحتلة أيضا؟ صحيح أن التاريخ القريب قد شهد العديد من انقسامات الشعوب و الأمم: كوريا الشمالية الشيوعية و كوريا الجنوبية الرأسمالية و كذلك الحال بالنسبة لفيتنام الشمالية و الجنوبية و لألمانيا الشرقية و الغربية، و لكن كل تلك التقسيمات قد تمت بالقوة و بحكم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من انقسام العالم إلي معسكرين، في مقابل عمليات التوحيد بالقوة التي شهدناها بالنسبة لشعوب الاتحاد السوفييتي و تشيكوسلوفاكيا و يوغوسلافيا.

إن كافة تلك التساؤلات واردة بلا شك، و لعلنا نستطيع أن نخلص منها إلي إعادة صياغة ما سبق أن طرحناه من أن "الديموقراطية هي الحل": إن الديموقراطية لا تؤدي تلقائيا إلي وحدة أو تفكك أي بشر في مواجهة أي خطر، بل لا بد و أن يكون هؤلاء "البشر" علي وعي بأنهم ينتمون لجماعتهم انتماءا يعلو انتماءهم لجماعاتهم الفرعية العرقية و العقائدية و التاريخية، و هو ما لا يمكن أن يتحقق إلا عبر شروط متشابكة يضيق المقام عن تفصيلها. هؤلاء البشر تحديدا هم الذين توحد الديموقراطية صفوفهم مهما تباينت أفكارهم؛ أما إذا لم يكونوا يدركون أنهم جماعة، أو أنه قد تم توحيدهم قهرا؟ فمن الطبيعي أن يكون توحدهم التلقائي في مواجهة الخطر –إذا ما حدث–توحدا مؤقتا عابرا، سرعان ما يتصدع إذا ما استمر الخطر: فقد يري البعض أن ذلك الخطر لا يتهدد الجميع بدرجة واحدة، أو أن ثمة أخطارا أخري أولي بالاهتمام، أو أن مخاطر الديموقراطية علي النظام القائم ينبغي أن تحتل المكانة الأولي؛ و من ثم تتفكك الجماعة الكبري "المفترضة" إلي جماعات فرعية تتفرق بها السبل وفقا لرؤي كل جماعة.

و لو عدنا إلي النموذجين الأمريكي و الإسرائيلي لاتضحت الصورة تماما: لقد نجحت الايديولوجية الصهيونية في ظروف تاريخية لسنا بصدد تفصيلها في أن ترسخ في وعي العديد من معتنقي الديانة اليهودية أنهم جماعة يستهدفها الخطر فوحدتهم ديوقراطيتهم رغم تباين أصولهم في دولة إسرائيل، في حين ظل اليهود من غير الصهاينة خارج إطار ذلك الانتماء. و كذلك فقد نجحت البراجماتية الأمريكية في ترسيخ الاحساس لدي المهاجرين إلي "الأرض الجديدة" بانتمائهم إلي دولتهم الجديدة انتماءا يعلو علي انتمائهم لجماعاتهم القومية و لدولهم الأصلية التي قدموا منها و من ثم كانت ديموقراطيتهم ضمانا لوحدتهم.

و غني عن البيان أن تنسيق جهود بعض أو كل الدول العربية في مواجهة ما يتفقون علي مواجهته من تحديات اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أمر طبيعي و مطلوب و هو ما يحدث بالفعل في إطار جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لكن الطريق ما زال طويلا أمام تبلور وعي بانتماء عربي لأمة واحدة في مواجهة أخطار واحدة.

* الأهرام 25 ديسمبر 2008

فريضـــــة التســـــاؤل عـــن الأسبـــــاب*

لا يؤدي الحرمان تلقائيا إلي الثورة عليه، بل تتوقف تلك الثورة في المقام الأول علي عدة شروط متكاملة؛ أولها أن يعي المحروم أن ظلما قد وقع عليه بمعني أنه قد نال أقل مما يستحق، و أن يوقن أن بمقدوره رفع هذا الظلم، فبدون توافر هذين الشرطين أي الوعي و الإمكانية يظل المحروم إما غارقا في سعادة موهومة، أو أسيرا لتشاؤم يعجزه عن الحركة، و في الحالتين يبقي الظلم علي ما هو عليه، سواء كان حرمانا من العدل أو من الحرية أو من الحق في حياة أفضل.

و قد يتساءل البعض، عل ثمة محروم لا يدري بحرمانه؟ و يكفي أن ننظر حولنا لنكتشف أن من المحرومين من يظنون أنهم مثل غيرهم من البشر أو أن الفروق بينهم و بين غيرهم لا تمس الجوهر، و من المحرومين من ألقي في روعهم أن تلك هي سنة الحياة و من ثم فإن التمرد علي أوضاعهم لا طائل وراءه سوي الشقاء في الدنيا و العذاب في الآخرة, و أنه لا سبيل سوي الاستلام بل و الرضا. و لا تبدأ مناهضة الظلم إلا مع اكتشاف المحروم أن ظلما قد وقع عليه, و هو لا يكتشف ذلك إلا من خلال مقارنة أحواله بأحوال أقرانه من بني البشر، آنذاك يبدأ ما يطلق عليه الوعي بالحرمان. و تقوم بنظرية الحرمان النسبي علي أن رضا الفرد عن أوضاعه أو ضيقه بتلك الأوضاع لا يتوقف علي حجم للفجوة بينه و بين الآخرين, بل أنه يرجع إلي الفارق بين حجم ما يحصل عليه الفرد موضوعيا و المستوي الذي يري أنه يستحقه أو يتوقعه. و قد

ربط بعض علماء النفس الاجتماعي بين الاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية، و ظاهرة الحرمان النسبي أي اتساع الفجوة بين ارتفاع مستوي الطموح المصاحب للتقدم الاجتماعي و انتشار الثقافة و التعليم و بين مؤشرات الواقع الاجتماعي الفعلي كالدخل القومي العام وعدد الصحف وأجهزة الراديو وعدد السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد إلي آخره. الأمر يتوقف إذن علي " درجة الوعي بالحرمان", أي وعي المحرومون بحرمانهم.

و تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلي دور العبادة إلي أجهزة الإعلام دورا مركبا بالغ التعقيد في هذا المجال, فهي من ناحية قد تزيد من وعي المحرومين بحرمانهم, و من ناحية أخري فإنها قد تلعب دورا في تزييف وعي المحرومين و تخديرهم, فضلا عن أنها قد تلعب أحيانا دورا في خلق نوع من الوعي الزائف بالحرمان النسبي عن طريق تضخيم وهمي لسلبيات الواقع و لإمكانية التغيير.

و ليس من شك في أن ما يهدد التقدم الحقيقي للمجتمعات يتمثل في خطرين: الخطر الأول هو الاستسلام للواقع الظالم بل و العمل علي تدعيمه باعتباره قدر لا مهرب منه و أن كل ما سواه أسوأ منه ، و الخطر الثاني هو القفز علي هذا الواقع دون تبين لموازين القوي الموضوعية.

و لا يحتاج الأمر لتخصص عميق في علم النفس السياسي لنتبين أن تحويل الوعي بالحرمان إلي طاقة دافعة للتقدم يكمن فيما نطلق عليه "الشفافية" فبدون توافر أعلي قدر ممكن من الشفافية داخل المجتمع يتحول من يشعرون بالظلم إما إلي كائنات رخوة عاجزة عن الإنتاج أو إلي قنابل موقوتة تسعي لتفجير المجتمع حلما بالوصول إلي يوتوبيا خيالية.

و لو نظرنا إلي أنفسنا لوجدنا إن أطفالنا يتلقون منذ البداية عددا هاما من الدروس, في مقدمتها أن صاحب القرار ليس ملزما بتقديم تفسير لقراراته. إنه ليس مطالبا بالإجابة علي السؤال "لماذا؟" بل إن مجرد استخدام هذا الأسلوب الاستفهامي قد يعتبر في حد ذاته إهانة لصاحب القرار خاصة إذا ما تعلق الأمر بقرار يبدو ظالما بصورة أو بأخرى. إننا ندرب الطفل بل و الكبير علي أن المطالبة بالشفافية و التفسير تعد نوعا من الاجتراء علي صاحب القرار الذي لا ينبغي أن يسأل عما يفعل، و أن له إن شاء وقت أن يشاء أن يتفضل بتفسير ما ينتقيه من أمور غامضة و علي الجميع أن يعلن قبوله بتفسيراته مهما بلغت سذاجتها، و أن مجرد التساؤل عن مبرر للعقاب أو للحرمان أو لعدم المساواة يعد إهانة موجهة لصاحب القرار. أما إذا ما جرؤ المرء علي طلب تفسير ما يراه تمييزا في المعاملة, فإنها الطامة الكبرى. و سرعان ما تتردد العبارة الشهيرة "لا أحب أن أسمع كلمة إشمعني". حتى أن تلك الكلمة التي تعني "ما معني", دخلت في قائمة التعبيرات غير المهذبة التي يحظر استخدامها اجتماعيا في حوار المظلوم–الظالم.

لقد أصبحنا نضيق بالشفافية, و تقلص استخدامنا لأداة الاستفهام "لماذا؟", و ليس من شك فى أن ذلك الضيق و ذلك التقلص يدعمان ما تتسم به أفكارنا و ما تفيض به برامجنا التعليمية و الإعلامية من غلبة للنقل علي العقل، و غلبة للحفظ علي الفهم، و غلبة للتلقين علي الإبداع. و يكفي أن ننظر إلي العالم المتقدم من حولنا لنري أن الغلبة فيه علي نقيض الغلبة لدينا.

خلاصة القول أنه إذا كان الأخذ بالأسباب هو سر عمار هذا الكون, فإن التساؤل عن الأسباب يعد فرض عين علي كل منا. صحيح أن الحصول علي الإجابات و التفسيرات الشافية لم يعد ميسورا و لم يعد الطريق إليه ممهدا، و لكن لا سبيل سواه للتقدم سواء بالنسبة للأفراد أو للجماعات مهما كان الثمن باهظا.

*الأهرام : 2009/11/05

مخاطـــــر ازدواجيـــــة الخطـــــاب

كثيرا ما صادفتني أسر تشكو من تجاهل أطفالهم لتوجيهاتهم بما يضعهم في حرج أمام الآخرين. و كثيرا ما كنت أتبين أن الأطفال شديدي الطاعة بدرجة قد تتجاوز الحد المطلوب، و سرعان ما يتضح أن المواقف محل الشكوى كانت تدور حول مدي انصياع الطفل لإيماءة تصدر عن الكبار تحمل أمرا لا يود الكبير أن يصرح به علانية، بل ربما ينطق بعكسه متوقعا من طفله "الذكي المطيع" أن ينفذ إيماءته الغامضة متجاهلا توجيهه المعلن الصريح. و كانت نصيحتي دائما أن نتجنب قدر المستطاع أن تقول عيوننا و أيدينا و ملامح وجوهنا عكس ما تنطق به ألسنتنا، و أن نلتزم قدر الإمكان بتوافق لغة الجسد مع لغة اللسان.

و في الحقيقة فإن تلك الظاهرة لا تقتصر علي علاقتنا بأطفالنا، و لكنها تمتد لتشمل العديد من علاقاتنا اليومية المتبادلة، بحيث أصبحنا لا ننزعج كثيرا إذا ما لاحظنا أن فردا يظهر في موقف معين غير ما يبطن, ثم لا يلبث أن يظهر ما يبطنه في موقف آخر, و قد نلتمس له عذر المجاملة أو الخوف أو الخجل أو المجاراة, و لكن الأمر يصبح بالغ الخطر و نصبح حيال مأزق يحتاج إلى وقفة، إذا ما امتدت الظاهرة إلي مجالات السياسة و إدارة الأزمات و تحولت إلي سلوك سياسي إعلامي فكري تمارسه نخبة تتولي صياغة وعي الجماهير من خلال الدعاية و التثقيف و الدعوة و التبشير.

إننا نصبح آنذاك حيال ما يمكن أن نطلق عليه "ازدواجية الخطاب" سواء في المجال الديني أو السياسي و خاصة عند التحذير من مؤامرات تحاك ضد الدين و الوطن سعيا لتفكيك الوطن و اجتثاث الدين, و تقوم علي محاولة تشويه صورتنا و وصمنا بتهمة إضمار العنف و الكراهية و معاداة السلام و التعايش.

و كثيرا ما ترتفع الأصوات مجلجلة في الندوات و اللقاءات، مدينة لتلك المؤامرة الشريرة التي تلصق بنا ما نحن منه براء، مؤكدة أن السلام خيارنا الاستراتيجي و أننا في طليعة الداعين إليه محليا و إقليميا و دوليا, و أن تديننا وسطي معتدل لا يعرف تطرفا ولا غلوا فضلا عن أن السلام و التعايش هو جوهر الأديان جميعا, و تزداد تلك الأصوات ارتفاعا طالما كان أصحابها أمام كاميرات الإعلام و أمامهم مكبرات الصوت و كان الحديث من منبر رسمي موجها للخارج؛ أما إذا كان الحديث من منبر شعبي موجها للداخل, أو حتي جري قبل فتح مكبرات الصوت و أجهزة الإرسال, أي إذا ما كان الحديث "فيما بيننا" فالأمر آنذاك يختلف تماما.

ما أن يعود هؤلاء إلي مخاطبة "الداخل" حتى نجدهم آخذين في صياغة خطاب آخر مناقض تماما "يصوبون" به خطابهم "الرسمي" مرددين أن تبني الوسطية لا يعني التنازل عن المبادئ, و أن تبني السلام لا يعني التنازل عن الحقوق المشروعة, و قد تبدو تلك التحفظات مقبولة تماما للوهلة الأولي؛ و لكن ما أن يواجه هؤلاء بسؤال عما يقصدونه بالمبادئ و الحقوق المشروعة حتى ينكشف المستور فإذا بهم يتبنون أشد التأويلات تطرفا و انغلاقا و تضييقا و رفضا لكل مختلف معهم: فالحديث عن السلام لا يمكن أن يبدأ إلا بعد أن يتحقق السلام بالفعل و إلا كان استسلاما، و الحوار مع الآخر مستحيل إلا إذا ما تبني ذلك الآخر نفس ما نقوله و نؤمن به, و إلا فقد الحوار مبرره و أصبح خضوعا و تذويبا، و أن ذلك الآخر لا يفهم سوي لغة القوة، و أن الحياة لا تتسع لوجودنا معا.

و يرتفع صراخهم بذلك الخطاب "الداخلي" فيما يشبه ما نسمع عنه من صرخات قوات الصاعقة بهدف بث الرعب في قلوب الجميع, ظنا منهم أنه كلما ارتفعت أصواتهم, و كلما أجبروا الآخرين علي الصمت خوفا أو نفاقا, فقد انتصروا و علت كلمتهم علي غيرهم دون حاجة إلي العلو عليهم علميا و عمليا و تكنولوجيا.

و ليس من سبيل للنظر إلي الأمر باعتباره تعدد مقبول في الاجتهادات, فتعدد الاجتهادات إنما يعني أن يتباين البشر أفرادا و جماعات في تفسيراتهم للواقع المادي أو للنص المقدس دون أن يخل ذلك التباين باتساق التأويل المطروح, بمعني أنه ليس مقبولا و لا حتى ممكنا أن يتبني مصدر معين في نفس الوقت, خطابين متعارضين سواء كان ذلك المصدر مفكرا أو دولة أو حزبا أو دستورا أو قانونا. و ليس مفهوما تحت دعاوي الوسطية أن تحجم القيادات الفكرية عن تحديد موقف واضح معلن متسق من التأويلات المتباينة خاصة فيما يتعلق بالموقف من السلام و من الأصولية الدينية.

و فضلا عن كل ذلك, ففي عالم ثورة الاتصالات حيث الجميع يسمعون أو يتسمعون علي الجميع, لم تعد هناك إمكانية لتبني خطابين متناقضين يتباينان بتباين الجمهور المستهدف و من ثم تسقط مصداقية الداعية بل و مصداقية ما يدعو إليه.

تلك جميعا حقائق علمية موضوعية يفيض بها تراث علم النفس السياسي فضلا عن وقائع التاريخ القديم و الحديث, و لم نكن في حاجة لنستمع للرئيس الأمريكي أوباما يذكرنا بها و يلزم نفسه أمامنا بضرورة أن يكون الحديث في الغرف المغلقة متسقا مع الأحاديث المعلنة.

الأصـوليـــــة العلميـــــة

الدعوة لا تنقطع لضرورة الاهتمام بتدريس العلوم وتشجيع العلماء, وغالبا مايكون المقصود في هذا السياق العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وكذلك الطب والهندسة في مقابل العلوم الإنسانية كالاجتماع وعلم النفس والفلسفة وما إلي ذلك, وليس من شك في أن لتلك الدعوة مايبررها خاصة أننا نستورد ونستهلك منتجات تلك العلوم من الإبرة إلي الصاروخ, ولذلك رسخ لدينا أن اتقان دراسة تلك المقررات العلمية كفيل بدفعنا للحاق بركب الدول المتقدمة.

ولكن غاب عنا أن التقدم لايمكن تجزئته بمعني أننا لايمكن ان نحرز تقدما في العلوم الطبيعية ونظل علي تخلفنا في العلوم الانسانية, فالغرب الذي نسعي للحاق به متقدم في المعرفة العلمية بشقيها, وبما كانت الفجوة التي تفصلنا عنه في العلوم الانسانية أوسع بكثير من تلك التي تفصلنا عنه في العلوم الطبيعية.

لقد أتيح لي التعمق الأكاديمي المتخصص في مناهج البحث وتصميم البحوث خلال دراستي وظللت علي صلة وثيقة بذلك الفرع خلال تدريسي له في عدد من أقسام علم النفس في الجامعات المصرية لما يقرب من الأربعين عاما, وتعمقت تلك الصلة حين تمكنت في مطلع السبعينيات خلال انجازي لرسالة الدكتوراه, من التوصل الي أسلوب في البحث العلمي لم يكن مطروقا, آنذاك, وهو أسلوب إعادة التركيب.

وخلال تلك المسيرة أتيحت لي فرصة استثنائية نادرة, إذ دعاني أصدقاء أفاضل لإلقاء عدد من المحاضرات لطلاب الدراسات العليا في كلية الهندسة بجامعة عين شمس, وكليات الطب في جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر, وبطبيعة الحال لم يكن لتلك الخبرات الاستثنائية أن تحدث لو لم يسعدني الحظ بصداقة عدد من العلماء الكبار المتخصصين في تلك الفروع العلمية والذين اتسعت رؤيتهم للتعرف علي ماينقص طلابهم آنذاك,أذكر منهم من أساتذة الطب النفسي الصديق الراحل عادل صادق والأصدقاء الأعزاء محمد شعلان ويحيي الرخاوي, فضلا عن الصديق حامد الموصلي أستاذ الهندسة المعروف, وبطبيعة الحال لم يكن لمثل تلك الخبرات الاستثنائية أن تتكرر.

لقد اكتشفت آنذاك ان هؤلاء الأبناء الذين أتاح لهم تفوقهم العلمي الالتحاق بتلك الكليات العلمية المتخصصة واجتياز سنوات الدراسة فيها بنجاح يؤهلهم للالتحاق بالدراسات العليا لم يتلقوا عبر مختلف مراحل تعليمهم من رياض الأطفال الي الحصول علي الدكتوراه مقررا واحدا يحمل اسم المنطق أو مناهج البحث أو طرق التفكير العلمي باعتبارها جميعا تدخل ضمن تخصصات التعليم الأدبي وتحديدا الفلسفة ومن ثم فإنهم يتعجبون من النظر الي مادة مناهج البحث باعتبارها علما متخصصا يتطلب دراسة أكاديمية متخصصة ولايجوز الاعتماد فيه علي الاجتهاد والتقليد أو حتي الخبرة السابقة مهما كانت,

وأذكر تساؤلا ردده هؤلاء الأبناء علي استحياء في بداية تدريسي لهم: تري ماحاجتنا لأستاذ قادم من خارج تخصصنا العلمي المنضبط ليحدثنا فيما لايتصل مباشرة بأسرار المواد الجامدة والحية؟ ألا يعد ذلك نوعا من التفلسف لا حاجة لنا به؟ ثم ما علاقة علمنا الصارم الدقيق اليقيني الذي لايعرف سوي1+1=2 بحديث عن الفروض والاحتمالات ونظريات المصادفة وأسس التفكير والتحليل المنطقي وما إلي ذلك؟

وبذلت ما وسعني من جهد لإبراز حقيقة أن الإلمام بمناهج البحث وقواعد الاستدلال والتفكير المنطقي, هو الذي يفرق بين الإبداع العلمي والاتقان الحرفي, وأن جوهر الابداع العلمي يقوم علي الشك فيما هو مستقر ومحاولة تجاوزه في حين لايتجاوز الإتقان الحرفي حدود الالتزام بأصول الصنعة كما سبق تعلمها.

لقد تعاطفت مع هؤلاء الأبناء والتمست لهم العذر, فقد كان طبيعيا في ظل نظام تعليمي لا يتضمن مقررا دراسيا واحدا يحمل شبهة دراسة المنهج العلمي القائم علي الشك وقواعد تفنيد الأفكار, أن ترسخ لدي هؤلاء الأبناء عقيدة مؤداها ان التفكير لايحتاج الي تعليم أو تدريب وأن تمحيص الأفكار الثابتة تزيد لامعني له, وأنه يكفي للتسليم بصواب فكرة معينة أن تبدو منطقية أو ان تصدر عن مصدر ثقة أو أن تتفق مع مشاهدات واقعية أو أن تكون متكررة لزمن طويل.

وحين أنظر اليوم الي ابنائي طلاب الدراسات العليا في مجال الانسانيات أكتشف ان الوباء قد استشري, فرغم أن هؤلاء الأبناء قد درسوا مقررات في العلوم الانسانية فإنهم لايختلفون من حيث الجوهر عن أقرانهم من دارسي العلوم الذين التقيت بهم منذ سنوات بعيدة: يضيقون أشد الضيق, مما يتعارض مع مألفوه, ويفزعون غاية الفزع اذا ما طلب منهم إعادة التفكير فيما اطمأنوا اليه من أفكار.

لقد تشرب الجميع مناخا ثقافيا تسوده اليقينية, يسانده مناخ إعلامي يغلب عليه الطابع الغوغائي الرجعي, وانعكس ذلك كله علي مضمون المقررات التعليمية ايا كانت مسمياتها بحيث أصبحت تقوم علي انتقاء أشد التأويلات جمودا وتطرفا من التراث الديني والوطني بل والعلمي أيضا باعتبارها التأويلات الأنسب للحفظ والاسترجاع والتي تريح الجميع من مشقة التفكير الإبداعي الناقد.

إعلامنـــــا و التفكيـــــر العلمـــــي*

تلعب البرامج التلفزيونية و الإذاعية دورًا بالغ الأهمية في تشكيل هوية المتلقي, و صياغة إطاره القيمي, و توجيه سلوكياته، وتحديد أولويات اهتماماته، خاصة إذا ما كان ذلك المتلقي في مرحلة الطفولة. و من هنا فإن القائمين علي صناعة تلك البرامج يؤثرون سواء بقصد أو بدون قصد في خلق نموذج المواطن الذي يتوافق مع رؤيتهم و مصالحهم. و ليس من شك في أن تلك الرؤي و المصالح تتباين بتباين مواقع الأفراد داخل المجتمع الواحد, كما تتباين بين مجتمع و أخر, فضلًا عن تباينها من مرحلة تاريخية لأخرى.

و السؤال هو: إلي أي حد تتوافر لدي القائمين علي شأن الإعلام المصري المعرفة بطبيعة القيم والسلوكيات المطلوبة من المواطن المصري في الحاضر الراهن والمستقبل الوشيك لمواجهة متطلبات العصر وطموحات التنمية؟ و هل تتوافر لديهم رؤية موحدة في هذا الصدد؟ و هل تتوافر تلك المعرفة و الرؤية لدي صناع برامج الأطفال تحديدا؟

و إذا كان منطقيا أن نولي أهمية أكبر للبرامج التليفزيونية والإذاعية المتعلقة بالأطفال، فإن ذلك لا ينبغي أن يصرفنا عن حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولي ذات طابع عملي يتمثل في أن بيئة المشاهدة الجماعية هي الأكثر انتشارا بين غالبية قطاعات الجمهور المصري بمعني أن الأطفال يشاركون الكبار في مشاهدة برامجهم وبصفة خاصة المواد الدرامية من أفلام ومسلسلات وتمثيليات ومسرحيات.

والحقيقة الثانية مؤداها أنه لا يمكن تصور صياغة بناء قيمي للأطفال في مجتمع معين يتناقض مع البناء القيمي المطلوب بالنسبة للكبار في نفس المجتمع ، ومن ثم فإن الفرق بين برامج الأطفال والكبار ينبغي أن يظل محصورا في نطاق الأمثلة وطريقة التناول شكلا ومضمونا بما يتفق مع خصائص الجمهور المستهدف من الأطفال.

و لذلك ينبغي أن تتضافر البرامج التليفزيونية والإذاعية المصرية لتدعيم نموذج التنشئة الاجتماعية للطفل المصري الذي يدعم قدرته علي التعايش مع متغيرات عصره ويؤهله إلى المراحل العمرية التالية ، بحيث تجمع بين زيادة المعرفة والتثقيف والتعلم الذاتي والترفيه الراقي مع الالتزام بتدعيم القيم والسلوكيات الاجتماعية والأخلاقية.

و لعلنا لا نبالغ إذا ما اعتبرنا أن تشجيع ممارسة الطفل للتفكير العلمي ينبغي أن يحتل المكانة الأولي في هذا الصدد، و التفكير العلمي الذي نعنيه هو ذلك النمط من التفكير الذي مكن العلماء فى كافة فروع العمل والمعرفة من التوصل إلي كل ما يحيط بنا من مكتشفات علمية نعتمد علي نتائجها التطبيقية في كافة مجالات حياتنا اليومية المعيشية والمهنية والوظيفية ويقوم ذلك التفكير العلمي علي مجموعة من المبادئ البسيطة مثل:

- أن لكل شيء في الحياة سببًا يؤدي إلي وقوعه, و أنه لا يوجد حدث بلا سبب, و أنه في حالة اختفاء السبب تختفي النتيجة, و أن العلم إنما يقوم علي تقصي الأسباب, و أن التوصل بالعلم إلي تلك الأسباب هو السبيل الوحيد لمقاومة مظاهر التعاسة كالأمراض و الفشل و الفقر و التخلف إلي آخره, كما أنه السبيل الوحيد للتوصل إلي مكتشفات تكنولوجية علمية تيسر الحياة و تزيد من استمتاعنا بها.
- أن البشر جميعًا –أطفالا و كبارا– دون استثناء يعتمدون في حياتهم اليومية علي المكتشفات العلمية, مع التركيز علي استخدامات الأطفال العملية لتلك المكتشفات في كافة أنشطة حياتهم من المصباح الكهربائي إلي الكمبيوتر إلي الألعاب.
- أن أي اكتشاف علمي مهما كان بسيطا قد تحقق من خلال جهد بحثي علمي و تجارب متتالية قام بها العلماء, و التركيز في هذا الصدد علي فكرتين أساسيتين: الفكرة الأولي هي تراكم المعرفة العلمية بمعني أن الباحث العلمي يبدأ بمعرفة آخر ما توصل إليه من سبقه من علماء. و الفكرة الثانية هي جماعية البحث العلمي و تكامله بمعني الاعتماد علي فرق البحث متعددة التخصصات.
- أن جماعة العلماء علي امتداد تاريخ البشرية لم تقتصر علي أبناء حضارة معينة دون أخري, و لا سلالة دون سلالة, ولا أبناء عقيدة معينة دون غيرهم, و لم يحتكرها الرجال دون النساء, و لم يستبعد منها ذوي الاحتياجات الخاصة فكان منهم من أضافوا الكثير و الهام إلي التراث العلمي. إن المكتشفات العلمية و تطبيقاتها التكنولوجية كانت نتاجا لجهد علمي طويل ساهم فيه البشر جميعًا دون تمييز.
- إن كافة المكتشفات العلمية بدأت بتشجيع انطلاق الخيال، وخاصة الخيال العلمي، و لدينا أمثلة لا حد لها لإنجازات علمية عملية تحققت بالفعل، وكانت في البداية مجرد خيال.
- إن التطور العلمي يعتمد علي العقلية الاستقلالية عما هو سائد، و الشجاعة في الإفصاح و التعبير و اتخاذ القرار.
- إن المشكلة الواحدة قد يكون لها أكثر من حل.
- التأكيد علي الحق في الخطأ، و أنه لا يعني نهاية المطاف, و أن تجاوز الفشل ممكن إذا ما عرفنا السبب و بذلنا الجهد لمعالجته.
- التفنيد العلمي العملي للأفكار الخرافية, و إبراز ما يترتب علي انتشارها من أضرار عملية حياتية في مجالات الصحة الجسمية و النفسية, و التعليم, و العمل, و العلاقات بالآخرين إلي آخره.

خلاصة القول أننا في حاجة ماسة لوقفة جادة حيال ما يقدمه إعلامنا من قيم و توجهات، بهدف مراجعة ذلك كله في ضوء رؤية للمستقبل الذي يحمل من الجديد ما قد يكون صادما إذا لم نتهيأ له بالشكل الصحيح.

*الأهرام: 20/07/2009

صناعـــــة العدســـــات

ينفرد الإنسان بين بقية المخلوقات بخاصية فريدة؛ فكافة الكائنات الحية تتحدد استجاباتها وفقا لمعطيات الواقع المحيط بها: الكائن الحي يتجه مباشرة صوب إشباع حاجاته، سواء كانت الحاجة للطعام أو الشراب أو الجنس أو الأمن إلي آخره.

غير أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للإنسان. نحن جميعا كبقية الكائنات الحية نجوع و نظمأ و نخاف، و نسعى لتحقيق الشبع و الارتواء و الجنس و الأمن. و لكن تري هل يسعي الفرد الجائع لالتهام الطعام فورا أم أن الأمر يتوقف علي عوامل أخري قد لا يكون بينها جاذبية الطعام أو شدة الجوع؛ فقد يرفض الجائع طعاما يقدم له من عدو نفيا لشبهة قبوله بانتهاء العداوة، أو تشككا في نواياه، و قد يرفض الجائع طعاما لأنه أحس أنه لا يدعي إليه بحماس، و قد يقدم الفرد الشبعان علي تناول الطعام

مجاملة للآخرين، أو تأكيدا للمودة و انتهاء العداوة.

و الأمر بالمثل في حالة التعرض للإهانة، حيث يكون أمام المرء العديد من البدائل التي يختار من بينها ما يلائم تفسيره للموقف: تري هل الهدف هو استدراجه لمعركة غير متكافئة؟ هل المقصود هو اختبار رد فعله فإذا ما قبل الإهانة تكررت و تزايدت؟ هل من وجه له الإهانة يقصدها فعلا؟ هل الإهانة موجهة إلي شخصه تحديدا أم إلي الجماعة التي ينتمي إليها؟ أم أن الأمر قد التبس علي موجه الإهانة فحسبه شخصا آخر؟ و بناء علي تلك التفسيرات تتنوع الاستجابات المتوقعة من مجرد الصمت و حتى الابتسام البارد بل و التسامح المعلن و المحرج "ربنا يسامحك"، إلي الرد العنيف الفوري.

إلا أن ما يستوقف النظر أن انتقاء الاستجابة المناسبة من بين تلك البدائل العديدة يتم في لحظة خاطفة لا تسمح بحوار داخلي متأن يستعرض البدائل و يفاضل بينها، فكيف يحدث ذلك؟ تري هل يستخدم كل منا "عدسات" غير مرئية مزودة بتفسيرات جاهزة لما يتعرض له من مواقف؟ و إذا كان ذلك صحيحا؛ من الذي دس فينا تلك العدسات؟ و لماذا لا نحس بها؟ و هل من سبيل للتخلص منها لنري الأمور كما هي علي حقيقتها "الموضوعية" دون أن نعتمد علي تلك التفسيرات الاحتمالية لنوايا الآخرين و خباياهم؟

لعلي لا أكون محبطا للقارئ حين أقرر أنه لا سبيل لذلك قط، فتلك العدسات تغرس فينا عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ فعليا بمجرد وجودنا في هذه الحياة حيث تتولاها الأسرة التي لا تنفرد بها طويلا بل تتوالي تأثيرات المدرسة و جماعة الأصدقاء و أجهزة الإعلام و رجال الدين و قادة الفكر و السياسة. يتناوبون جميعا علي تدريبنا علي رؤية العالم من خلال تلك العدسات التي يدخل في تركيبها بطبيعة الحال تراكم خبراتنا الفردية الشخصية. صحيح قد تتباين العدسات بتباين صناعها: قد تختلف أحيانا العدسات الدينية عن العدسات الوطنية، و قد تختلف العدسات الشعبية عن العدسات الحكومية، و لكن يجمع بينها جميعا استحالة الرؤية بدونها. و من هنا يصبح مفهوما أن تتباين رؤى الأفراد و الجماعات حيال وقائع يتفقون جميعا علي حدوثها.

و لقد كانت و ما زالت مهمة تعديل أو تغيير العدسات التي يري الفرد العالم من خلالها علي رأس مهام المعالجين النفسيين و المشتغلين بتعديل السلوك عامة.

و لم تلبث صناعة تلك العدسات أن أصبحت علما متخصصا و صناعة رائجة في عالم العولمة و الانفجار الإعلامي، حيث تلعب دورا هاما في مجال العلاقات الدولية فيتم من خلالها تفسير عداء الخصم باعتباره أمر يرجع لطبيعته، بينما يفسر عداء الجماعة نفسها باعتباره مجرد رد فعل لعدوان الخصم. و قد استخدم علماء النفس السياسي في هذا السياق مصطلح "صور المرآة" للتعبير عن أن كل طرف من أطراف الصراع يوقن أن العدو يعرف تماماً أننا لا نهدده، إذ أن الصفات التي نتحلى بها من ذوق وأدب و مسالمة، و كذلك ما تعرضنا له من استفزاز، كلها أمور بالغة الوضوح، بحيث أنها لابد وأن تكون واضحة أيضاً بالنسبة للطرف الآخر.

و لا تقتصر تلك الملامح العامة لصور المرآة،علي الصراعات بين الدول بل تمتد إلى الصراع بين الجماعات داخل المجتمع الواحد حيث تفسر كل جماعة سلوك الجماعة الأخرى عبر عدساتها هي، فيسود الخوف المتبادل من الإبادة القومية والشخصية والشعور المتبادل بأن أحد الطرفين هو ضحية للطرف الآخر و أن الطرف الآخر هو مصدر دائم لإهانة واستضعاف للطرف الأول.

صحيح أن أحدا لا يستطيع أن يري بدون العدسات ، و صحيح كذلك أن توحيد العدسات بين البشر جميعا أمر يتنافي مع الفطرة فضلا عن استحالته، إلا أن توحيد العدسات القومية رغم صعوبته أمر ممكن خاصة في ظل المخاطر المحيطة بنا جميعا.

خلاصـــــــة القـــــول

فلنحاول تبادل العدسات مؤقتا و علي سبيل التجربة لنر كيف ينظر إلينا الآخر؛ فلعلنا لو جرب كل فريق منا أن يضع نفسه في موضع الآخر لكان –حين يستعيد عدساته– أقرب لالتماس الأعذار له، و أكثر شجاعة في الإقدام علي الاعتذار عن بعض ما صدر منه، و التسليم بأنه لا أحد منزه عن الخطأ و أن خير الخطائين التوابون، و من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر. و طالما أن قدرنا أن نعيش معا، فليس من سبيل سوي محاولة التقريب بين رؤانا.

اللقـــاء الأول بيـــن العمـــال وعلـــم النفـــس الصناعـــي*

في عام 1883 حصل شاب يدعي فريدريك ونسلو تايلور علي درجة علمية في الهندسة الميكانيكية من معهد ستيفنز للتكنولوجيا ، وكان يعمل أنذاك مشرفا في شركة ميدفال للصلب . وبدأ تايلور منذ ذلك الوقت في ممارسة وتطوير عدد من الاصلاحات في مجال الادارة الصناعية اتخذت في النهاية اسم " الادارة العلمية ". وكان لمبادئ تايلور في الادارة العلمية هذه الأثر الحاسم في تحديد الموقع الذي اتخذه علم النفس الصناعي من قضايا الصراع الطبقي منذ ذلك الوقت و حتي الآن.

لم يكن تايلور يستهدف منذ نشأته أن يكون لاسمه ذلك الدوي في مجال علم النفس الصناعي ، ولا أن تثير أفكاره ما أثارته من حماس الرأسماليين وترحيبهم ، ومن نقمة العمال وثورتهم . لقد كان تايلور في شبابه مجرد طالب جامعي رياضي معروف بسرعته في لعبة البيسبول التي كان عضوا في فريقها بالجامعة .واذا كان بعض المؤرخين ممن بهم ميل للدعاية يقولون أنه اذا كان أنف كيلوباترا ، أو عجز تيمورلنك أو قصر قائمة نابليون أو ما الي ذلك قد غير من مسار التاريخ ، فان لمؤرخ علم النفس اذا ما ود شيئا من دعابة أن يقول أن ضعف النظر الذي بدأ تايلور يعاني منه وهو مازال طالبا في الجامعة قد أثر في مجري تاريخ علم النفس . لقد أدي ذلك الضعف الي أن يتخلي تايلور تماما – بناء علي نصيحة طبيبه– عن أكمال دراسته الجامعية وأن يتجه بدلا من ذلك الي تعلم نوع من العمل اليدوي صونا لصحته . وبذلك اتجه تايلور الي مجال الصناعة والتحق بمعهد ستفنز للتكنولوجيا وحصل منه علي درجته العلمية وبذلك تغير اتجاه حياته تماما .

ولسنا بمعرض الحديث التفصيلي عن أسس الادارة العلمية كما وصفها تايلور وكما ضمنها في كتابه المنشور بذلك العنوان عام 1911 فذلك أمر قد لايهم الا المتخصصين. ومع ذلك فلابد لكي يألف القاريء ما نحن علي وشك الحديث عنه من شارة موجزة الي أن تايلور قد توصل الي قواعد ثلاث للادارة العلمية هي :

1- اختيار العمال الاكفاء .
2- تدريبهم تدريبا مكثفا .
3- زيادة أجورهم .

وقد قام تايلور بتطبيق تلك القواعد الثلاث في أحد أقسام شركة بتلهايم للصلب حيث اختار عاملا هولنديا يدعي شميدث ، توسم فيه الكفاءة عندما لاحظ أنه قوي ومحب للنقود . وأخذ تايلور في تدريب ذلك العامل علي الطريقة " المثلي " – أي الاسرع – في تحميل سبائك الحديد بعد أن وعده بزيادة أجرة زيادة كبيرة اذا ما أطاع تعليماته تماما . وبتعميم تلك الطريقة تمكن تايلور من تخفيض عدد العمال المطلوبين لتحميل العربات بشركة الصلب من 5.. عام الي 14. عاملا ، وزيادة الدخل الكلي للعامل " المناسب " بمقدار 6.% ، وتوفير حوالي 75 ألف دولار سنويا للشركة .

لقد واجهت التايلورية الكثير من أوجه النقد سواء من بعض علماء النفس الصناعي ، أو بعض علماء النفس الاجتماعي. وكان طبيعيا أن تلقي التايلورية – فضلا عن ذلك – رفضا ومقاومة لاحد لها من قبل العمال بحيث أصبح مجرد محاولة أدخال مثل ذلك النظام في مصنع معين مبررا كافيا لاضراب عمال ذلك المصنع . فلقد كان نجاح عمل تايلور يقاس الي حد ما بعدد العمال الذي يمكن الاستغناء عنهم عند تطبيق طريقته الجديدة . ولقد عبر أحد رجال الاتحادات العمالية آنذاك عن الارتباط بين طريقة تايلور واضرابات العمال بقوله ": ان دراسات الوقت والحركة انما تعني ضياعا للوقت وتوقفا للحركة ".

ولم يؤد ذلك الرفض ولا تلك المقاومة الي تخلي أصحاب المصانع عن تمسكهم بمنهج تايلور، كل ماحدث هو شعور جارف بالمرارة انتاب تايلور بعد تجربته تلك بسنوات . شعور دفعه الي أن يقول " لقد كنت صغيرا في السن ، ولكن صدقوني أنني كنت أكبر بكثير عما أنا عليه الآن . فقد كنت مثقلا بالهموم ، إنني أحتقر هذا العمل اللعين وأشعر بخساسته. انها لحياة فظيعةأن يعيش أي شخص وهو ليس بقادر علي النظر في وجه أي عامل دون أن يري عليه علامات الغضب والعداء ، ولديه شعور بأن كل شخص من حوله انما هو عدوه اللدود " . وعلي أي حال فليس غريبا من تايلور عضو جامعة الكويكر أن يحس بكل تلك الأحاسيس ، وان كان ذلك لايؤثر في كثير أو في قليل في تقييم ما خلفته التايلورية من آثار .

كان ذلك هو اللقاء المباشر الأول بين العمال وعلم النفس الصناعي ، ومنذ أن ظهرت التايلورية ولاقت مالاقته من مقت العمال ومقاومتهم ، واطلاقهم صفة " عملاء الادارة " و"صنائع الرأسماليين " علي اتباع تايلور وهم أول من رأوهم من رجال علم النفس الصناعي حتي ظلت تلك الصفات لصيقة بهؤلاء جميعا حتي بعد أن ذهب أتباع تايلور أو خفت نفوذهم وحل محلهم أتباع التون مايو ، ثم حتي بعد أن ذهب هؤلاء جميعا وتعددت وتوالت الاتجاهات في علم النفس الصناعي . ولم يكن بد لعلماء النفس الصناعي من التصدي لتلك " الوصمة " التي لحقت بعملهم قبل أن تلحق بهم .

الأهرام : 2009/10/09

الـــرأي بيـــن تهمتـــي "الزئبقيـــة" و "الجمـــود"*

هل أنت مع امريكا أم ضدها؟ هل أنت مع التطبيع أم المقاطعة؟ هل أنت مع عبد الناصر أم السادات؟ سؤال يتردد كثيرا, و حين يواجه المرء بمثل تلك التساؤلات الثنائية وتكون إجاباته مثلا: إنني دون شك مع قرار بناء السد العالي و لكني بالتأكيد ضد معسكرات التعذيب و القتل الناصرية. إنني مع قرار حرب أكتوبر و لكني ضد اعتقالات سبتمبر. إنني مع إقامة اقتصاد وطني و لكني ضد ظاهرة القطط السمان. إنني مع تحرير الاقتصاد و لكني ضد نهب البنوك. إنني مع الانتخابات الأمريكية الشفافة و ضد سعار الرأسمالية و احتلال العراق. انني مع كل من يقف مع الحق الفلسطيني حتي لو كان يهوديا إسرائيليا و ضد كل من ينتهك هذا الحق إيا كانت هويته.

كنت يجيب المرء بهذه الطريقة سرعان ما يري علامات الاستياء بل و الاستنكار تبدو علي وجه المستمع واضحة بقدر تعصبه لفكره، متهما مثل تلك الإجابات بالزئبقية و الالتواء و الغموض: "يا أخي حدد موقفك مع من و ضد من".

تري لماذا يثير ذلك النوع من الإجابات ضيقا لدي بعض من يتلقونها. لعل الأمر يرجع إلي أنها بالفعل إجابات غير قاطعة بمعني أنها لا تصدر حكما نهائيا حيال الموضوع المطروح إما أبيض و إما أسود. إنها إجابات "غامضة" لا تشفي غليل تلك الفئة من المتلقين, الذين تغلب عليهم صفة الانتماء الايديولوجي القاطع. و يزودنا تراث علم النفس الاجتماعي بحقيقة مؤداها أن أمثال هؤلاء لا يستطيعون تحمل حكم لا ينتهي إلي إدانة "الآخر" إدانة تشمل كافة ما صدر عنه و تمجيد "الذات" الإيديولوجية أو السياسية تمجيدا يخفي كل العيوب و السلبيات. و مثل هؤلاء لا يخلوا منهم أتباع أية إيديولوجية أو تيار فكري, سواء كان دينيا أو ماركسيا أو قوميا أو ناصريا أو حتي براجماتيا.

و رب من يتساءل و بحق: هل يمكن أن تمضي بنا الحياة هكذا دون إصدار أحكام قاطعة؟. دون أن نحدد مواقفنا مع أو ضد؟ هل يمكن عمليا أن نتجنب في ممارساتنا اليومية مثل تلك الاختيارات القاطعة؟ ذلك أمر مستحيل قطعا؛ فنحن في تصحيح الامتحانات مثلا لا نستطيع الوقوف عند حد رصد الصواب و الخطأ؛ لا بد من إجراء حسابات الطرح و الجمع لنصل إلي قرار نهائي: الرسوب أو النجاح؛ و كذلك الحال بالنسبة للعديد من القرارات التي نتخذها في حياتنا اليومية. قرارات الزواج و اختيار التخصص الأكاديمي أو المهني. و الأمر كذلك في العديد من الممارسات السياسية كقرار الفرد بالانضمام لحزب معين أو التصويت لمرشح دون غيره أو حتى الانتماء لتيار فكري بذاته. في كافة تلك الأحوال يفترض أن يقوم الفرد في البداية بعملية الموازنة بين السلبيات و الإيجابيات. بين المكسب و الخسارة. و لكنه لا بد في النهاية أن يتخذ قرارا حاسما. أما إذا ما توقف عند حدود المفاضلة فإننا نصبح حيال ذلك النمط المتردد العاجز عن اتخاذ قرار مما قد يفقده جانبا هاما من جوانب الإنجاز. هكذا يكون الأمر عندما نقوم بإبداء الرأي في أمر راهن يتعلق بقرار عملي يوشك الفرد أو توشك الجماعة علي اتخاذه.

كل هذا صحيح, و لكن الأمر يختلف إذا كنا بصدد تقييم شخصية أو مرحلة تاريخية. إن الشخصيات التاريخية لا يمكن أن تخلو من السلبيات أو الإيجابيات, و كذلك المراحل التاريخية تكون خليطا من هذا و ذاك, و لذا لا يجوز أن نعمل أسلوب الطرح و الجمع للتوصل لحكم نهائي بشأنها. فالتقييم التاريخي لا يستهدف التوصل إلي قرار بقدر ما يسعي للإسهام في صنع المستقبل باستخلاص الدروس المستفادة من المراحل الماضية لتكون هاديا لأبناء المرحلة الراهنة لصياغة المرحلة القادمة. و الدروس المستفادة لا يمكن إلا أن تكون فرزا للسلبيات و تبين أساليب تحاشي تكرارها, و إبرازا للإيجابيات و الدعوة للتمسك بها.

إن الإصرار علي بلوغ قرار نهائي برفض أو قبول مرحلة تاريخية برمتها, يستند عادة إلي القول بأن إيجابيات المرحلة تفوق سلبياتها أو إن سلبيات المرحلة تتجاوز ما بها من بعض الإيجابيات أو تبني موقف ميكيافلي مؤداه أن الغاية يبرر الوسيلة و إنه لم يكن ممكنا إحراز تلك

الإيجابيات إلا عبر تلك الإجراءات السلبية. و في ظل تلك الدعاوى نصبح حيال خطرين أساسيين:

الخطر الأول: أننا بالتركيز علي الإيجابيات و التشويش أو غض الطرف عن السلبيات قد نقدم لقادة المرحلة الراهنة تبريرا لقبول سلبيات مرحلة سابقة استنادا إلي ما تضمنته تلك المرحلة من إيجابيات.

الخطر الثاني: أننا بالتركيز علي السلبيات و التشويش أو غض الطرف عن الايجابيات قد نقدم لقادة المرحلة الراهنة تبريرا للانقضاض علي إيجابيات مرحلة سابقة استنادا إلي ما تضمنته تلك المرحلة من سلبيات.

* الأهالي 24 ديسمبر 2008

- الوطـــن و الفنـــدق و قضيـــة الانتمـــاء

يشيع بين العديد من مثقفينا الوطنيين و هم في معرض الاحتجاج علي بعض أو مجمل ممارسات النظام القائم خلط خطير بين الانتماء للوطن و الانتماء للنظام. و يصل الأمر بالبعض إلي وصف من يضيقون بما يجري في البلاد من إجراءات و سياسات و يعبرون عن غضبهم و ضيقهم في عبارات صادمة أو في أنماط من السلوك تعبر عن رؤية متشائمة للمستقبل باعتبار أن هؤلاء قد فقدوا الانتماء للوطن، و أن السلطة الحاكمة هي المسئولة عن فقدانهم لهذا الانتماء نتيجة لما سببته لهم سياساتها من فقر و بطالة و افتقاد للأمن. و يخلصون من ذلك إلي أن الانتماء للوطن لا مكان له إلا إذا ما توافر للمواطن الحد الأدني من إشباع حاجاته الأساسية من مأكل و مشرب و عمل و أمن، فإذا ما فقد ذلك لم يعد لديه شعور بالانتماء.

حين أقرأ ذلك التسلسل الذي يبدو للوهلة الأولي تسلسلا منطقيا؛ أسترجع علي الفور فكرة عالم النفس الأمريكي مازلو التي أطلق عليها "مدرج الحاجات" و مؤداها باختصار أن الحاجات الأساسية كالجوع والعطش و الأمن ينبغي إشباعها أولا قبل أن يحس الفرد بحاجته إلى الانتماء و الحب و التعاطف والنجاح واحترام الذات، بما يفهم منه أن الجائع الذي يفتقد الأمن لا يشعر بالحاجة للانتماء.

و لا يتعجب المتخصصون في تاريخ علم النفس من صدور مثل هذه الفكرة من مازلو ابن الحضارة الأمريكية البراجماتية في ضوء حقيقة أن الانتماء للوطن إنما يتم عبر عملية تاريخية طويلة، كما لا يجد متخصص في علم النفس السياسي أية صعوبة في تفنيد هذه الفكرة التي لا تعني سوي أن الانتماء و الحب و التعاطف أمور يختص بها الشباعي الآمنين أما غيرهم من الفقراء الجوعي المتعطلين فليس لهم من ذلك نصيب.

إن حقائق التاريخ فضلا عن وقائع الحاضر تشير إلي عكس ذلك تماما: إن الذين يتقدمون الصفوف للتضحية بأرواحهم في سبيل تحقيق حلم بوطن حر و مواطن سعيد هم الأكثر معاناة و الأشد تضررا من ممارسات السلطة القائمة في أوطانهم، و المبشرين بسلطة قادمة أكثر عدلا و وطنية، و الأشد يقينا بأنهم و ليس سواهم المسئولون عن تحسين أحوال أوطانهم. لقد كان الفقراء و الجياع و المظلومين هم أول من التف حول دعوات الإصلاح السماوية و الدنيوية علي السواء، و كانوا وقودا لها عبر التاريخ في حين كان للشباعي و المترفين مواقف أخري، و يكفي أن ننظر إلي قوائم الشهداء و الأسري لنعرف لمن الغلبة العددية.

و من المفارقات الملفتة للنظر أن رؤية تلك النخبة من المثقفين الوطنيين المعارضين للسلطة تتطابق تماما مع رؤية فريق من أهم الممسكين بمقاليد تلك السلطة من حيث الخلط بين الوطن و النظام السياسي و اعتبار من يعارض ممارسات النظام القائم خائنا للوطن فاقدا للانتماء الوطني. كما أن كلا الفريقين يري أنه لا بد من "إعادة الشعور بالأنتماء إلي المصريين"؛ و يكاد يغيب عن الجميع أن الانتماء للوطن شعور داخلي لا يمنح أو ينزع بقرار سلطوي، بل يتشكل عبر عملية تاريخية لا علاقة لها بوثائق الهوية أو إثبات الشخصية التي تصدرها وزارات الداخلية أو الخارجية.

لقد تكرر في الحقبة الأخيرة في العديد من أجهزة و وسائل الإعلام طرح تساؤل مؤداه "هل مازلت تحب مصر؟" و يجري بعد ذلك تصنيف كل من "لا يحب" قذارة الشوارع و فوضى المرور و قصور العدالة و التمييز ضد الأقليات و الرشوة و الفساد و البطالة و تدهور التعليم إلي آخر تلك العلل باعتبارهم "لا يحبون مصر" أي أنهم قد فقدوا انتماءهم للوطن؛ كما لو كان حب الوطن يعني حبه علي ما هو عليه من سلبيات تنخر فيه.

حين طرح علي هذا السؤال لجأت إلي المقارنة بين "الوطن" و "الفندق". إن نزلاء الفنادق إذا لم يجدوا خلال إقامتهم ما يعادل ما دفعوه، فإنهم قد يصرخون محتجين علي الإدارة التي خدعتهم بل و قد يحطمون بعض الأشياء تعبيرا عن سخطهم و مطالبتهم بحقوقهم؛ لكنهم أبدا لا يطالبون بإشراكهم في إدارة الفندق، أو يحاولون الإطاحة بالإدارة القديمة و "انتخاب" إدارة جديدة؛ فالفندق في النهاية ليس فندقهم بأي حال. إنه مكان دفعوا لأصحابه مقابلا لإعاشتهم فإذا ما لم يف أصحاب هذا الفندق بالتزاماتهم فما أكثر الفنادق.

و الأمر يختلف بالنسبة للوطن. إنه "بيتي". إذا ما أحسست أن أحدا إيا كان قد اغتصب حقي في بيتي فإنني سأصرخ و أحتج و أقاوم و أدفع ثمن مقاومتي. إنني قد أترك بيتي مؤقتا سعيا للرزق لأزيد من قدرتي علي تحسين حياتي في بيتي. لكني لن أترك بيتي لأحد. و قد تتشابه صرخات الاحتجاج و التنديد بالسلبيات في حالتي الفندق و الوطن و لكن الفارق الجوهري هو أن الصرخات في الحالة الأولي صرخات مؤقتة سرعان ما تخفت بل و تنسي بعد ترك الفندق، أما في حالة الوطن فإنها تستمر و تتصاعد إلي أن تتم استعادة الحقوق. و كلما علت صرخات و ممارسات المحتجين مبرزة السلبيات كلما كان ذلك دليلا علي الانتماء و ليس العكس.

لمـــــاذا لـــم يوحدنـــا التحـــــــدي

لقد أصبح من المسلمات البديهية القول بأن الخطر الذي تستشعره الجماعة يوحدها في مواجهته: وقائع التاريخ تؤكد ذلك، و أيضا تجارب علم النفس الاجتماعي، فضلا عن الخبرات الواقعية اليومية في مختلف مجالات الحياة: من ساحات مباريات كرة القدم إلي ساحات الحروب، و من عصابات التهريب إلي جماعات المقاومة المسلحة.

و لقد أشرنا مرارا إلي أن تراث علم النفس السياسي يبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه التحدي الخارجي في تقوية تماسك الجماعات, إلي حد بزوغ ما أطلقنا عليه آلية "صناعة صورة العدو" بهدف دفع جماعة معينة يهددها التفكك نحو التماسك بتضخيم خطر خارجي أو حتي اختلاقه اختلاقا، و لقد كان قيام دولة إسرائيل تجسيدا لتلك الحقيقة العلمية التاريخية: تدفقت علي إسرائيل –تحسبا من خطر معاداة السامية و المحارق النازية– موجات متتالية من يهود العالم حاملين معهم ما

اكتسبوه من تواريخ حضارية تتباين بتباين انتماءاتهم لما يزيد عن مائة قومية. و لا يزعم أحد من علماء الإنسانيات في إسرائيل أو خارجها أن تلك الانتماءات القومية قد انصهرت تماما لتشكل سبيكة إسرائيلية جديدة غير مسبوقة، فما زال الإسرائيليون يتباينون إلي أقصي حدود التباين بل و قد تتصادم رؤاهم وفقا لأصولهم القومية و لتوجهاتهم الدينية و الفكرية و السياسية، و رغم كل ذلك فإن أحدا لا ينكر تماسكهم في مواجهة الخطر العربي. و لقد أتيح لي ضمن مجموعة من الزملاء المتخصصين في علم النفس و اللغة العبرية أن نلمح شيئا من ذلك خلال إطلالة سريعة أتيحت لنا علي معسكر الأسري الإسرائيليين خلال حرب اكتوبر 1973 الذين كانت تنتظم صفوفهم صباحا خلف من يحمل أعلي رتبة عسكرية من بينهم؛ يتحدث وحده باسمهم و يصدعون جميعا لتوجيهاته؛ ثم إذا ما خلي بينهم و أنفسهم في عنبر المبيت، انصرفت كل مجموعة لتمضية وقتها و الترفيه عن أفرادها وفقا لانتماءاتها القومية القديمة.

و لقد كنت في دراساتي المتواترة عن إسرائيل منذ هزيمة 1967 أميل لإرجاع التماسك الإسرائيلي في مواجهتنا إلي ذلك القانون العلمي الذي أشرت إليه في مقدمة المقال، خاصة و أن ذلك التفسير يجد سندا تاريخيا معاصرا متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت و ما زالت علي صهر المهاجرين إليها بل و الذين يكتسبون الجنسية الأمريكية بالميلاد علي أرض أمريكية سواء كانت واقعة الميلاد هذه قد حدثت قصدا أو بالمصادفة، فإذا بالجميع يتوحدون –رغم خلافاتهم التي لا يجهلها أحد– في مواجهة الخطر النازي ثم الخطر السوفييتي و أخيرا خطر الإرهاب.

لقد بذلت إسرائيل جهدا إعلاميا مكثفا لتجسيد الخطر العربي "المحتمل" في ظل تفكك عربي لا تخطئه العين المجردة، و بالمقابل فلم نكن نحن في حاجة لبذل جهد كبير لتجسيد الخطر الإسرائيلي المتجسد بالفعل أمام العيون و العقول العربية عبر سنوات طوال اجتاحت فيها جيوش إسرائيل حدودنا أكثر من مرة.

لقد بدأ حديثنا عن الخطر الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل و ما زال مستمرا حتي اليوم. و لعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا أن الدول العربية لم تتفق علي موضوع قط قدر اتفاقها علي خطورة إسرائيل و الصهيونية، حتي أن كلمة "تحرير فلسطين" قد تحولت إلي أيقونة تلجأ إليها العديد من الدول العربية لتبرير احكام قبضتها علي شعوبها، كما تلجأ إليها العديد من التنظيمات المناوئة لحكوماتها لتجييش صفوف المعارضين للسلطة، و ما أن ينهار نظام عربي إلا و يتضمن البيان الأول للنظام الجديد بشكل مباشر أو غير مباشر وعدا بتحرير فلسطين و تخوينا للنظام السابق الذي تهاون في مواجهة العدو الصهيوني. و لم يحل اعتراف كلا من مصر و الأردن بإسرائيل، و إقدام عدد من الدول العربية علي إقامة علاقات إعلامية و اقتصادية بل و رياضية مع إسرائيل، دون استمرار انطلاق المظاهرات الشعبية و الإعلامية في كافة الدول العربية دون استثناء تتصاعد هتافاتها إلي عنان السماء تدين التطبيع مع العدو الصهيوني و تدعو لتحرير فلسطين.

و رغم ذلك كله فقد ظل التفتت العربي علي حاله؛ بل امتدت الشروخ إلي داخل كل قطر عربي، فسمعنا و شاهدنا و عايشنا جهدا حثيثا يبذل للنفخ في نيران الفتنة الطائفية لتلتهم ذكريات امتزاج دماء المسلمين و المسيحيين في قتالهم لتحرير الوطن، و لترتفع رايات تنذر بصراع سني شيعي وهابي، و لينسكب الزيت علي نار الإحن و الاتهامات المتبادلة بين الشعوب العربية الغنية "المتعالية" و الشعوب العربية الفقيرة "المتسولة"، و بين "الأثرياء المتخمين" و "الفقراء المعدمين" داخل كل قطر عربي، و أخيرا و فوق كل ذلك بين "غزة المسلمة" و "رام الله المستسلمة"، و في ظل ذلك التفتت و التطاحن المركب ما زال الجميع و دون أي استثناء يواصلون الصراخ محذرين من الخطر الصهيوني متهمين الآخرين بعرقلة المواجهة مع العدو، بل و جتي بالعمل لحسابه.

إننا لسنا استثناءا من القوانين العلمية التي تحكم بقية خلق الله من البشر. تري لماذا إذن لم يوحدنا الخطر؟ أترانا لا نؤمن في أعماقنا بوجود ذلك الخطر الإسرائيلي الصهيوني؟ أترانا لا نراه خطرا أساسيا و أن ثمة أخطارا أهم منه؟ أترانا نراه خطرا يهدد البعض منا دون البعض؟ أترانا لا نؤمن في أعماقنا بأننا أمة عربية واحدة؟ أم أن ثمة آلية تتقصنا لتوحدنا المخاطر أو التحديات؟

دعـــوة إلـــي حـــوار هـــادئ حـــول قضيـــة ساخنـــة*

وقعت حكومة مصر عام 1979معاهدة السلام مع حكومة إسرائيل، و تضمنت بنود المعاهدة نصوصا تؤكد التزام الأطراف الموقعة عليها بإقامة "علاقات طبيعية وودية" ، و أن تلك العلاقات تتضمن "الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع". و لم يتضمن أي من نصوص المعاهدة ما يمكن أن يفهم منه أن ثمة التزام علي المصريين أو الإسرائيليين بتبادل المحبة أو الزيارات أو التجارة. كل ما تضمنته هو التزام الحكومتين بالكف عن الحيلولة دون مواطنيها و ممارسة التطبيع. و كان منطقيا أن تقرر الحكومتان تبادل العلاقات الدبلوماسية فيصبح لكل دولة سفارة و قنصلية في الدولة الأخرى، و فيما عدا ذلك فليس من إلزام علي المواطنين.

و كان رد فعل غالبية المصريين منطقيا و متوقعا، ففضلا عما مارسته و تمارسه إسرائيل منذ توقيع المعاهدة من عنف وحشي حيال الفلسطينيين، فقد عاش في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ما يزيد عن ثمانية أجيال من العرب واليهود: من انتفاضة البراق 1928 إلي مذبحة غزة 2008 و حتى الآن، بحيث أصبح ذلك الصراع سمة أساسية في حياتهم، تمتد آثاره إلي ما هو أبعد كثيرا من الزعماء السياسيين وصناع الرأي العام لتصل إلى أعماق المجتمع.

و لذلك فقد قررت مؤسسات المجتمع المدني في مصر مقاطعة إسرائيل دون أن يكون في ذلك أي إخلال بالتزامات الحكومة المصرية باتفاقيات السلام المبرمة، و لقد شهدنا و نشهد قمة ذلك التطبيع الحكومي الرسمي في مراسم تبادل تقديم السفراء لأوراقهم في القاهرة و تل أبيب، كما شهدنا و نشهد في نفس الوقت الاحتجاجات الجماهيرية علي كافة ما يحمل شبهة التطبيع.

و لكن تري هل صحيح أن الحكومة تمارس التطبيع و الجماهير تمارس المقاطعة؟ الواقع أن بعضا من الحكومة يمارس التطبيع و البعض يمارس المقاطعة، و البعض بين بين: وزارات السياحة و الخارجية و الزراعة و البترول لا تجد بأسا في التطبيع، في حين أن وزارات الثقافة و التعليم و الإعلام تصر علي المقاطعة، و غني عن البيان أن التطبيع الذي تمارسه تلك الوزارات و المؤسسات إنما تمارسه من خلال مواطنين يعملون في تلك الوزارات أو تحت مظلتها كشركات السياحة و الفنادق مثلا.

في ظل هذا المناخ تدفق الآلاف من السياح الإسرائيليين إلي مصر، و حصل الآلاف من المصريين علي تأشيرات سفر رسمية للعمل في إسرائيل، و انغمس الآلاف من العاملين في المنتجعات و المؤسسات السياحية في التعامل مع الإسرائيليين، و في ظل نفس هذا المناخ أحجمنا

عن أن يكون لنا مركز ثقافي مصري في إسرائيل يمارس ما يمارسه المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، و أحجمنا عن أن يكون للتليفزيون المصري مندوب في إسرائيل يغطي لنا مثلا التجاوزات الإسرائيلية حيال الفلسطينيين.

و رغم تباين بل و تضارب تلك المواقف، فإنني لم أصادف مصريا، سواء كان ممن يشددون علي المقاطعة أو ممن يبررون التطبيع، و سواء كان من أعضاء الحزب الوطني أو منتميا لتيارات المعارضة، لا يعبر عن أمله في زوال الاحتلال الإسرائيلي عن الأرض العربية, و يعتبر أن موقفه يصب في ذلك الاتجاه، وبالتالي فإن كافة تلك المواقف تنطلق من أرضيات وطنية.

و لذلك فلعله قد حان الوقت لنطرح بهدوء عدة تساؤلات أهمها:

- ما هو الهدف من المقاطعة و رفض التطبيع؟ هل هو لدفع إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة؟ أم لمجرد تحاشي ما يحس به المرء من كراهية طبيعية عند التعامل مع عدو؟

- تري هل يمكن أن يعد التطبيع هدفا تسعي إليه الجماعات العنصرية؟ أم أنها بحكم تركيبها تسعي للانغلاق و التمايز عن محيطها و مقاطعة الآخرين؟

- تري أي الشرائح السكانية في إسرائيل تضيق بالمقاطعة، و أيها يقلقها التطبيع؟ أم أنه لا وجود لمثل ذلك التباين؟

- تري ما هو الموقف الرسمي للحكومة من التطبيع؟ هل هي مع التطبيع بدليل المعاهدة التي أبرمتها الدولة؟ أم ضده بدليل تبني بعض مؤسساتها للمقاطعة؟ و هل يمكن النظر إلي ذلك التضارب في المواقف الحكومية باعتباره نوعا مقصودا مخططا من تقسيم الأدوار؟

- تري ما هو الموقف الصحيح من عرب 48؟ هل نعتبرهم إسرائيليين كما تصنفهم إسرائيل فنقاطعهم؟ أم نعتبرهم جزء من الأمة العربية كما ينظرون هم إلي أنفسهم؟

- تري هل تعد زيارة الضفة و القطاع دعما للفلسطينيين؟ أم تعد تطبيعا إذا ما اقتضي الأمر الحصول علي تأشيرة من سلطات الاحتلال؟

- تري ما هو الموقف الصحيح من المعارضين الإسرائيليين؟ هل نفتح معهم جسور الحوار للمساعدة في فضح الممارسات الإسرائيلية؟ أم أن ذلك الحوار سيكون اعترافا بشرعية الدولة الإسرائيلية التي يعترفون هم بشرعيتها؟

- تري ما هو الموقف الصحيح من المصريين العاملين في إسرائيل؟ هل نتبناهم باعتبارهم جالية مصرية في دولة أجنبية؟ أم نضغط عليهم للعودة و إلا وصمناهم بالخيانة؟

- تري أي الثقافتين يمكن أن تشكل تهديدا للأخرى؟ هل ثمة "ثقافة إسرائيلية" يمكن أن تهدد ثقافتنا المصرية ؟ و هل لدي "الثقافة الإسرائيلية" ما يمكن أن يجد صدي لدي الجماهير المصرية؟

خلاصـــــة القـــــول

إن الحوار حول مثل هذه التساؤلات يصعب أن يكن مجديا لو ظل قاصرا على مقال هنا و آخر هناك؛ و لذلك فإنني أدعو إلي عقد مؤتمر أو ندوة تجمع كافة الأطياف المصرية التي تقبل بالحوار الهادئ المفتوح دون تخوين أو تكفير, و التي تسلم بأننا جميعا في زورق واحد بغض النظر عن رؤانا السياسية أو عقائدنا الدينية.

* الأهرام 19 نوفمبر 2009

هـل هـــي نهايـــة الحلم بوحدة المصيـر الفلسطينـــي؟*

لقد حددت إسرائيل توقيت هجومها علي غزة، و من الطبيعي أن تكون قد حددت الهدف من هذا الهجوم في هذا التوقيت بالذات، و قد جرت العادة في مثل هذا النوع من المعارك ألا تفصح الأطراف منذ البداية عن أهدافها البعيدة مكتفية بإرجاع قرار الهجوم الذي سبقه إعداد استغرق زمنا طويلا إلي مبرر مباشر لا يقتضي في حد ذاته هجوما بهذا الحجم. و من ثم فليس مقبولا الاكتفاء بالقول بأن الهجوم الإسرائيلي إنما يرجع فحسب لرفض حماس تمديد الهدنة.

لقد حكم هذا التوقيت فيما نري عوامل ثلاثة: عامل دولي تمثل في قرب تولي أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يصبح حيال حقائق جديدة علي الأرض، و عامل داخلي إسرائيلي يتمثل في قرب موعد الانتخابات الإسرائيلية و ما يرتبط بذلك من مزايدات، و عامل فلسطيني بالغ الأهمية هو اقتراب يوم 9 يناير –أي غدا– و هو التاريخ الذي أعلنته حماس لانتهاء رئاسة أبو مازن للسلطة الفلسطينية، و لعله التاريخ الأهم بالنسبة لنا.

لقد أعلنت إسرائيل عدة مرات خلال هجومها الأخير أنها لا تسعي لإنهاء وجود حماس في غزة، و هو أمر لم تكن في حقيقة الأمر في حاجة لإعلانه، فإنهاء هذا الوجود يعني احتمالا من اثنين:

الاحتمال الأول عودة الجيش الإسرائيلي إلي غزة كما كان عليه الحال قبل ديسمبر 2004 حين لم يكن ثمة فارق بين غزة و الضفة من حيث تواجد الجيش الإسرائيلي وبالتالي تعود وحدة المصير الفلسطيني

الاحتمال الثاني عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلي القطاع لملأ الفراغ الناجم عن القضاء علي سلطة حماس و في هذه الحالة أيضا تعود وحدة المصير الفلسطيني

و كلا الاحتمالين من المحظورات لدي إسرائيل و لدي أطراف إقليمية و عربية بل و حتى فلسطينية عديدة: لقد تم إعداد المشهد و محاولة ترسيخه لخدمة الهدف الإسرائيلي: إذا كانت غزة تحت سلطة حماس إقليما متمردا فعلي السلطة الشرعية أن تسعي أو أن تعلن علي الأقل عزمها علي إخضاعه بالقوة، و إذا كانت السلطة الوطنية خائنة فعلي حماس أن تسعي أو أن تعلن علي الأقل عزمها علي الإطاحة بها بالقوة، و ما لم يعلن أحد الطرفين عن ذلك فالمتاح الوحيد هو تكريس الانقسام رغم كل النوايا الطيبة و محاولات الجمع بين "المتمردين" و "الخونة" عبر القاهرة أو مكة أو صنعاء أو قطر أو دمشق أو اليمن

الهدف النهائي لهذه الحرب في هذا التوقيت هو تثبيت الانقسام الفلسطيني و كفالة شرعيته بشكل نهائي: لقد سعت إسرائيل سابقا لتحقيق هذا الهدف من خلال سيناريو واضح كان يمضي في خطوات متتالية: يبدأ بإحكام الحصار علي أهل غزة لتجويعهم و استغلال واقعة خطف الجندي الإسرائيلي لإغلاق المعابر بين إسرائيل و القطاع، و دفع المراقبين الدوليين للانسحاب من معبر رفح بعد انفراد حماس بالسلطة في غزة، و

دفع أبناء القطاع صوب الحدود المصرية تحديدا، و لم يكن المطلوب مجرد تقديم متطلبات الحياة لهم، حتي لو كان ذلك بثمن يكفل رواجا تجاريا لمصر و سيناء، فالتكلفة المادية يمكن أن تتكفل بها قطر أو إيران مثلا إذا ما أعجز ذلك الميزانية المصرية، بل و لم يكن واردا استيطانهم في سيناء مباشرة، و حتى حجة تهديد الأمن القومي المصري يمكن التغلب عليها ببساطة عبر تفاهم ما مع الإخوان المسلمين في الداخل. لقد كان الهدف الأساسي من الضغط بالتجويع هو الاعتراف واقعيا بسلطة شرعية لحماس علي قطاع غزة تكفل القضاء علي حلم وحدة المصير الفلسطيني.

و لم يكن إخفاق هذا المخطط راجعا –كما بدا لنا آنذاك– إلي تمسك مصر بقدسية حدودها، فجيش مصر قادر علي حماية تلك الحدود بصرف النظر عن طبيعة النظام القائم علي الضفة الأخرى سواء كان أصوليا إسلاميا أو استيطانيا إسرائيليا. إن إخفاق هذا المخطط إنما يرجع فحسب إلي تمسك مصر بحلم وحدة المصير الفلسطيني.

و من هنا كان السيناريو الجديد للمحاولة الراهنة للقضاء علي هذا الحلم من خلال هجوم إعلامي كاسح علي مصر يصاحب هجوم وحشي إسرائيلي علي سكان غزة يواجه بصمود فلسطيني متوقع ليهدأ الغبار في النهاية بإعلان الطرفين انتصارهما:

قبول إسرائيل بوقف هجومها و فتح معابرها مقابل إبرام هدنة طويلة بضمانات دولية تتوقف فيها صواريخ حماس، و يتم ذلك بطبيعة الحال من خلال اتفاقات معلنة بين إسرائيل و حماس و المجتمع الدولي بعيدا عن السلطة الفلسطينية، و يصبح تمسك مصر آنذاك بوجود ممثلي السلطة علي المعبر لا مبرر له خصوصا بعد التاسع من يناير.

لقد بدأت الهمسات تتردد: و ما الذي سوف تخسره مصر من ذلك؟ أهو قدر مصر أن تظل تدفع من سمعتها و من دماء أبنائها في سبيل أحلام يتقاعس أصحابها عن تحقيقها؟ ثم هب حتى أن حماس قد اختطفت غزة، هل من المتصور في حالة اختطاف سفينة أن يجري التفاوض مع صاحب السفينة "الشرعي" أم مع المختطفين؟

خلاصة القول: تري هل أصبح علي من هم مثلي أن يولوا ظهورهم في النهاية لحلم المصير الفلسطيني الواحد، و هو الحلم الذي وهبناه خيرة سنوات العمر؟ أترانا كنا مخطئين؟

*الأهرام، 8 يناير 2009

الفلسطينيـــون و قضايـــا الحـــرب و الســـلام

تتردد بيننا و من حولنا تساؤلات مشروعة حول السبيل الأمثل للتعامل الفلسطيني مع إسرائيل. و غالبا ما تدور المفاضلة بين آليات السلام، و آليات الحرب. و غالبا أيضا ما ننزلق إلي مثل تلك المفاضلة فتنقسم آراؤنا إلي عدة اتجاهات: فريق يري أنه لا سبيل سوي الحرب أي المقاومة المسلحة، و فريق يري أنه لا سبيل لمواجهة عسكرية في الوقت الراهن علي الأقل في ظل التفوق الإسرائيلي العسكري و أن التمسك بخيار السلام هو السبيل الأفضل، و فريق ثالث يري أن الأوفق أن نستخدم السبيلين معا. و لا يماري أي من الفرقاء في مشروعية مقاومة الاحتلال بكافة السبل الممكنة.

و قد أتيح لي منذ سنوات طويلة أن أوجه إلي لفيف من الأصدقاء المنشغلين بالهم الفلسطيني تساؤلا عن أي حرب نقصدها، و أي سلام نسعي إليه؟، و بدا السؤال للوهلة ساذجا مسرفاً في سذاجته: فالأمر كان يبدو واضحا لا يحتاج إلى تساؤل، الحرب "نوع من أنواع الصراع يحاول فيه كل من أنواع الصراع يحاول فيه كل من الأطراف المتصارعة أن يحقق أهدافه باستخدام القوه" هذا هو التعريف المحدد للحرب. أما عن أنواع الحروب وتصنيفاتها فهى تجل عن الحصر. فثمة حروب محلية وعالمية. و دفاعيه وهجومية ووطنية واستعمارية. وشعبيه ونظامية . و محدودة وشامله وكيميائيه وذريه والكترونية وتقليدية وما إلى ذلك من تصنيفات قد تعنى أهل الاختصاص فى العلوم العسكرية، أما ما يعنينا نحن فيما يتصل بموضوعنا فأمر اخر يختلف تماما.

إن فترة القتال الفعلى طالت أو قصرت هى فترة مؤقتة، قد يستمر الاشتباك المسلح عدة سنوات متصلة وقد لا يستغرق أياما أو ساعات معدودة، ولكنه لابد من انتهائه بشكل ما، وقد تتمثل النهاية فى انتصار أحد الفريقين المتصارعين وتمكنه من بلوغ أهدافه، أو فى تدخل قوى أخرى تجبر اطراف الصراع على ايقاف القتال عند مرحلة معينة أو فى فشل كلا الطرفين فى بلوغ أهدافه، ومن ثم اضطرارهما إلى تأجيل القتال أو الإقلاع عنه كلية كأسلوب لتصارعها . وتساؤلنا عن الحرب التى نعنيها ينصب فحسب على نوعية نهايتها. وليس بحال على تفاصيلها الفنية. أهى حرب خاطفة تتمكن فيها إسرائيل من إلحاق هزيمة ساحقة بالجيوش العربية؟ أم أنها حرب مفاجئة مدروسة تدفع بالجيش الإسرائيلى إلى التراجع عن أرض عربية ثبت أقدامه فوقها بقوة السلاح؟ أهى حرب تؤدى إلى "إقناع" إسرائيل وحلفائها بأن الأرض المحتلة مهما اتسعت رقعتها لا تكفل لها أمنا دائما؟ أم أنها حرب تؤكد بها إسرائيل لنا ولغيرنا أنه مازالت لها اليد الطولى فى المنطقة؟ أهى حرب استنزافية تودى إلى إنهاك إسرائيل بشريا واقتصاديا؟ أم أنها حرب وقائية تتمكن بها إسرائيل من إجهاض أية قوة عسكرية عربية متنامية؟.

ليس ثمة حرب مطلقة. ومن ثم ، فإن تأثيرات الحرب – اجتماعيا أو نفسيا أو سياسيا أو اقتصاديا – إنما تتوقف فى المقام الأول على نهايتها – بعبارة أخرى فإن تلك التأثيرات تختلف لدى الطرف المنتصر، عنها لدي الطرف المهزوم.

وكذلك الحال بالنسبة للسلام. فقد يبدو للوهلة الأولى أن السلام إنما يعنى بالتحديد انتهاء – أو إنهاء – حالة الحرب، وهذا صحيح، ولكنه ليس كل شئ، أو على الأقل فانه ليس ما نعنيه بتساؤلنا عن السلام الذى نستهدفه. إن قتالا قد ينشب بين فريقين، و ينتهي باتفاق الطرفين علي إنهائه علي قاعدة لا غالب و لا مغلوب فيسود السلام، و قد ينتهي بنجاح أحدهما فى هزيمة الآخر، فيسود سلام أيضا، وقد ينتهى بتدخل طرف ثالث يفرض على الفريقين المقاتلين إيقاف القتال، فيسود سلام كذلك.

والسؤال هو : هل "السلام" يعنى شيئاً واحداً فى تلك الأحوال جميعا؟ هل تأثير السلام على الطرف المنتصر، يشبه تأثيره على الطرف المهزوم، وهل هو يشبه سلاما مفروضا على الطرفين؟.

لقد استمرت "حالة الحرب" العربية الإسرائيلية لحقب طويلة. تشتعل جذوتها أحيانا، وتخفت أحيانا أخرى ، وتراوحت أشكال الاشتعال بين العمل الفدائي العسكري، و الاحتجاجات المدنية العنيفة، والغارات العسكرية بأنواعها، و كذلك الحروب النظامية. و ليس من شك في أن سكان إسرائيل شأنهم شأن بقية البشر بل و الكائنات الحية، يخافون و يفزعون أشد الفزع مما يعوق مسار حياتهم و يهدد أمنهم، و هو ما يطلق عليه في تراث علم النفس "الإحباط" الذي ينجم عنه بالضرورة محاولة الكائن الحي ممارسة كافة الوسائل و منها العنف لإزالة ما يهدده.

و لعلنا لسنا فى حاجة لعميق تخصص فى علم النفس، أو فى العلوم الإنسانية بعامة، لكى نضع ايدينا على حقيقة علمية بسيطة مؤداها : أن شدة الاستجابة العدوانية تتناسب تناسبا طرديا مع شدة الاحباط أو التهديد ولكن هذه الحقيقه ليست صحيحة على إطلاقها ، فعند بلوغ التهديد أو الاحباط حدا معينا من الشدة تنغلق عنده السبل أمام التعبير المباشر عن الاستجابة العدوانية، فإن تلك الاستجابة تتغير كيفيا، بعبارة أخرى، حين يواجه الكائن الحى تهديداً لأمنه أو عائقا يحول بينه وبين بغيته، فإنه يسعى لاستجماع طاقته وتوجيهها للقضاء على مصدر هذا التهديد ولازاحة العائق عن طريقه. وكلما تزايد حجم هذا التهديد، كان الكائن أكثر حرصا على توفير القدر الأكبر من طاقته لمواجهته. إما إذا ما بلغ هذا التهديد حدا بدا معه للكائن ألا طاقه له بمواجهته، فإنه فى هذه الحالة لابد له من أن يلتمس لطاقته منصرفا غير المواجهة، ذلك قانون عام يسرى على الكائنات الحية جميعا. تدعمه الملاحظات العامة غير المتخصصة لسلوك البشر فضلا عن نتائج تجارب علم النفس على الحيوان والإنسان على حد سواء.

و من هنا فإن السؤال المطروح دوما هو: كيف يمكن للمقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال الإسرائيلي – و هي مقاومة مشروعة بكافة المقاييس– أن تحدث تغيرا في العقل و السلوك الإسرائيليين يدفع إسرائيل إلي الإقلاع عن استخدام القوة في مواجهة الإحباط و التهديد؟ و هل البديل الوحيد لتلك المقاومة المسلحة الفلسطينية المشروعة هو الاستسلام للعنف الإسرائيلي؟

و في النهاية، فإن أحدا كائنا من كان لا يملك حق الوصاية علي شعب محتل يسعي للتحرر من نير الاحتلال، فهو المسئول الوحيد عن اختيار السبيل الأنسب للتحرير، و هو الوحيد أيضا الذي يدفع ثمن اختياراته في النهاية. و إذا كان من التزام علي الأصدقاء فهو تقديم رؤيتهم من واقع خبرتهم و علمهم، دون شبهة فرض أو إلزام أو وصاية.

تغييـران هامـان في البنيـة السكانيـة الإسرائيليـة*

لقد عاش في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ما يزيد عن ثمانية أجيال من العرب واليهود: من انتفاضة البراق 1928 إلي مذبحة غزة 2008، بحيث أصبح ذلك الصراع سمة أساسية في حياتهم، تمتد آثاره إلي ما هو أبعد كثيرا من الزعماء السياسيين وصناع الرأي العام لتصل إلى أعماق المجتمع، بحيث يصبح جزءًا من الأغاني والأدب، بل وحتى من اللغة ، و بحيث تصبح الأحداث العنيفة جزءًا من التاريخ الشخصي يتوارثه أبناء الطرفين المتصارعين حتى هؤلاء الذين لم يخدموا في الجيش و لم يسهموا إسهامًا مباشرًا في القتال، حيث لا تخلو ممارساتهم لأفراحهم وأتراحهم واحتفالاتهم الدينية من تداعيات متصلة بالصراع، و تتغلغل تأثيرات هذا النوع من الصراع الطويل في أبنية المجتمع كافة، بحيث يصبح جزءًا لا يتجزأ من أعماق الهوية القومية لأفراد كل جماعة من الجماعات المتصارعة: يشكل صورتهم عن أنفسهم، وإحساسهم بمكانتهم في العالم، بل وأنماط سلوكهم إلي آخره، و غني عن البيان أن صعوبة دراسة مثل ذلك الصراع تتضاعف إذا ما كان القائم بها – شأن امن يشرف بالحديث إليكم–قد نشأ و تحددت هويته القومية منذ البداية منتميا للجماعة المصرية الضالعة في هذا الصراع منذ بدايته.

و عبر المسار الطويل للصراع طرأ تغيرين أساسيين علي البنية السكانية ليهود إسرائيل، أري أن لهما علاقة وثيقة بمآل إسرائيل في المستقبل، و بقراراتها في الحاضر، فضلا عن ارتباطهما بما نشهده أمام أعيننا اليوم:

يتعلق التغير الأول بطبيعة تكوين الأجيال اليهودية في إسرائيل، و بالتحديد جيل الصابرا أي أولئك الذين ولدوا في إسرائيل و تربوا في المستوطنات الصهيونية،

توالت أجيال الصابرا و ظلت أعدادهم تتزايد بالتدريج لتصل إلي أن بلغت 60.7% في إحصاءات 1993، ثم إلي 68% عام 2008. أي أنهم يمثلون غالبية يهود إسرائيل اليوم. و لم ينشأ هؤلاء الصابرا الجدد في أحضان جيل أولئك الرواد القدامى المؤسسين، بل نشأت غالبيتهم في ظل دولة قائمة بالفعل تربطها معاهدات سلام مع غالبية ما اصطلح علي تسميته بدول الطوق.

و من ناحية أخري فقد طرأ علي البنية السكانية في إسرائيل تغير هام تمثل في قدوم باليهود الروس الذين توافدوا علي فلسطين إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، و الذين تصل نسبتهم العددية حوالي 17% من بين من يحملون الهوية الإسرائيلية، و تفوق نسبة الحاصلين علي شهادات جامعية بينهم نظيرتها لدى بقية الإسرائيليين بأربعة أضعاف، و أنهم يضمون نسبة عالية من غير اليهود تبلغ حوالي 30% وفقا لتقديرات الباحث المدقق ماجد الحاج في كتابه عن "الهجرة والتكوين الإثني لدى اليهود الروس في إسرائيل" الصادر عام 2004، و الذي اعتمد فيه على سلسلة من الدراسات الميدانية التي قام بها على مدى عقد من الزمان. و هم بذلك يختلفون كيفيا عن بقية موجات الهجرة اليهودية إلي إسرائيل، إلا فيما يتعلق بتبني مواقف أشد تطرفا حيال الفلسطينيين.

و لعل أهم ما ينبغي الإشارة إليه فيما يتعلق بموضوعنا هو مقاومة هؤلاء المهاجرون الجدد للانصهار في الثقافة العبرية السائدة في إسرائيل و التي حرصت الصهيونية علي ترسيخها لدي أبناء إسرائيل من اليهود،فهم علي خلاف غيرهم من يهود موجات الهجرة السابقة، لم يتنازلوا عن ثقافتهم الأصلية: إنهم يتحدثون اللغة الروسية التي فرضوها كلغة ثالثة علي أجهزة الإعلام الإسرائيلية الرسمية إلي جانب العبرية و العربية، و هم متمسكون بعاداتهم و تقاليدهم و حتى بمأكولاتهم الروسية حتى اليوم، و يشير ماجد الحاج إلي أنه "في وسط الحي اليهودي بالقدس يوجد متجر لبيع المشروبات و المأكولات المستوردة من روسيا و التي بالتأكيد تخالف الشريعة اليهودية لأنها على سبيل المثال تبيع اللحم و السمك الذي لم يشرف عليه حاخام يهودي. واللافتات داخل المتجر كتبت بالروسية و إن كانت مكتوبة في الخارج باللغتين الروسية و العبرية".

و لم يقتصر الأمر علي الاحتفاظ باللغة والعادات و التقاليد الروسية القديمة، بل لقد شكلوا داخل إسرائيل تجمعاتهم السياسية الخاصة، و لعل أبرزها هو حزب (إسرائيل بيتينو) أي إسرائيل بيتنا و الذي أسسه في مارس 1999 ، افغدور ليبرمان، و يكفي أن نشير إلي بعض ما يتضمنه برنامج الحزب فيما يتعلق بالموقف من الفلسطينيين: يطالب الحزب بضرورة "فصل الضفة عن القطاع فصلا تاما، في كل مناحي الحياة والى الأبد، بحيث يصبح هناك كيانين منفصلين في الضفة والقطاع، و علي إسرائيل التعامل مع كل كيان بشكل مختلف، وان المفاوضات مع أبو مازن يجب أن تتركز على الضفة فقط، و اعتبار كافة الاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة مع السلطة الفلسطينية لاغيه"

لقد جرت تلك التغيرات التي أشرنا إليها في الحقبة التي تلت ما يعرف باتفاقيات السلام و ما ترتب عليها من صعوبة التركيز الصهيوني علي ما

لقد جرت تلك التغيرات التي أشرنا إليها في الحقبة التي تلت ما يعرف باتفاقيات السلام و ما ترتب عليها من صعوبة التركيز الصهيوني علي ما يواجه إسرائيل من مخاطر الإبادة علي أيدي العرب، و مع تزايد نسبة الصابرا و قدوم المهاجرين الروس أوشكت إسرائيل أن تجد نفسها في وضع شبيه بما واجهته عند نشأتها عندما فتحت أبوابها لاستجلاب ما يمكنها استجلابه من يهود العالم بصرف النظر عن تباين أصولهم الحضارية، و كان علي صناع دولة إسرائيل آنذاك صياغة آلية فعالة لصهر ذلك الشتات المتنافر ليصبح سبيكة واحدة متماسكة، و وجدوا ضالتهم في زرع الإحساس بالخطر في أعماقهم بحيث يحسون دوما أن العالم المحيط بهم –أي العالم العربي– يهددهم بالفناء، مع تأكيد مواز للقدرة العسكرية الإسرائيلية علي التصدي لذلك التهديد. وكانت تلك هي المهمة الأساسية التي مارسها باقتدار قادة ومؤسسو إسرائيل: يروعون بها يهود إسرائيل لينصهروا في مواجهة الخطر، و يروعون بها يهود العالم ليزداد التفافهم حول إسرائيل، و يكسبون من خلالها المزيد من تعاطف العالم الغربي مع إسرائيل، فضلا عن محاولة تخدير الشارع العربي، بتدعيم إحساس زائف بأننا –علي ما نحن عليه– الطرف الأقوى الذي يثير رعبا لا قبل لإسرائيل بتحمله.

أترانا حيال واقع اجتماعي إسرائيلي جديد فرض علي إسرائيل محاولة العودة من جديد لتفعيل تلك الآلية القديمة التي أثبتت فعاليتها في الماضي؟

[1] الأهرام، 5 فبراير 2009

الخطـــر وحـــده لا يوحـــد الجماعـــة

بحثت طويلا عن تفسير علمي للإجابة علي ذلك السؤال الصادم: لماذا لم يوحدنا تاريخ طويل من مواجهة "الخطر الإسرائيلي"؟ لماذا لم يتوحد العرب؟ بل تفتتت الصفوف الداخلية في العديد من الدول العربية؛ حتي بلغ الأمر أن ينقسم الفلسطينيون بشرا و أرضا و هم تحت نير الاحتلال و يبحثون عن وسيط من خارج صفوفهم لحل خلافاتهم الداخلية نفورا من آلية التوحيد الطبيعية التي سنعرض لها فيما بعد.

عدت أنقب من جديد في تراث العلوم الانسانية و التاريخ البشري. صحيح أن العديد من تجارب علم النفس الاجتماعي فضلا عن المشاهدات الواقعية أكدت حقيقة أن أفرادا لا تربط بينهم رابطة إذا ما واجهوا خطرا مفاجئا تحولوا إلي جماعة تتماسك مؤقتا في مواجهة الخطر؛ ولكن نتائج تلك التجارب و المشاهدات ذات النطاق المحدود بشريا و زمنيا و مكانيا بحكم طبيعتها التجريبية لا تصلح للتعميم علي حماعات كبري تمتد تاريخيا و مكانيا و تتباين و تتشابك رؤي أبناءها بل و مصالحهم، و تستمر مواجهتهم للخطر عبر أجيال؛ فمن المستحيل واقعيا أن يتفق الجميع علي تقدير مدي ما يحمله ذلك الخطر من تهديد، و علي الأسلوب الأنسب لمواجهته.

من الطبيعي إذن أن تختلف الرؤي العربية بل و حتي أن تتناقض بشأن الموقف من إسرائيل: قتالا أو سلاما. ممانعة أو مقاومة. تطبيعا أو مقاطعة؛ بل و حتي أن نختلف في توصيف جوهر الصراع: هل هو صراع حدود أم صراع وجود؟ هل هو صراع يهودي إسلامي؟ أم صهيوني عربي؟ أم فلسطيني إسرائيلي؟ كل هذه الاختلافات واردة و طبيعية. و لكن لا بد أن هناك آلية محددة توافرت لدي غيرنا بما ضمن لهم استيعاب مثل تلك الخلافات و التناقضات بل و أعمق منها و ظلوا رغم ذلك محتفظين بتماسكهم.

و لنتأمل صورتين متباينتين لتلك الآلية: تتمثل الصورة الأولي في الاعتماد علي قوة أجهزة السلطة في إحكام قبضتها علي رعاياها لضمان وحدة الجماعة في مواجهة الخطر الذي تحدده تلك السلطة كما تحدد الأسلوب الأمثل لمواجهته، بحيث تخفت كل الأصوات و تنطوي كل الرايات مفسحة المجال لراية واحدة هي راية السلطة و لصوت وحيد هو صوتها. في ظل مثل تلك الآلية للتوحيد تماسكت دولة الخلافة العثمانية و تماسك الاتحاد السوفييتي، و تماسك العراق طوال حكم صدام حسين، و لكنا شاهدنا بأعيننا كيف انهار كل ذلك و تفكك حتي أن الاحتلال الأمريكي للعراق قد زاد من تفككه بدلا من أن يكون دافعا لتوحده.

و تقوم الصورة المقابلة علي التسليم ابتداءا بالحق في الاختلاف الفكري السياسي بلا حدود، مقابل الالتزام العملي الصارم برأي الأغلبية عبر الاحتكام لانتخابات شفافة نزيهة، و أن تظل تلك الاختلافات الفكرية و السياسية قائمة بعد الانتخابات كما كانت قبلها، و يصبح لذلك الاحتكام و للحق في الاختلاف مكانة تعلو علي أية مبادئ أخري بحيث لا يجوز إخضاعه للتصويت، بمعني أنه ليس للأغلبية –مهما بلغ حجمها– أن تقرر التخلي عن أي من هذه المبادئ بأية صورة من الصور.

و لعل النموذجين الأمريكي و الإسرائيلي يجسدان تلك الصورة، فالسلطة في الحالتين ارتكبت و ترتكب مالا حصر له من الجرائم و التجاوزات في الخارج و الداخل، و الفضائح الجنسية و المالية لرجال السلطة تذاع عبر كافة وسائل النشر في الداخل و الخارج، و تتباين داخل النظامين وجهات النظر المعلنة التي تتراوح من أقصي "اليمين" إلي أقصي "اليسار" و من أقصي التيارات العلمانية إلي أقصي التيارات الدينية، و يمتد صخب تلك التيارات إلي كافة شئون الحياة من التعليم إلي الاقتصاد إلي إدارة العلاقات مع العالم الخارجي، و ينتمي جمهور كلا النظامين لأعراق و أصول متباينة تشي بها ملامحهم الظاهرة، و كلا النظامين لا يفتأ يعلن أنه يواجه مخاطرا تهدد بإفنائه؛ و ما زالت الخلافات قائمة علي أشدها داخل كلا النظامين حول الأسلوب الأمثل لمواجهة تلك المخاطر. و رغم كل ذلك فالفصل واضح قاطع بين تصادم الأفكار و الرؤي و بين التزام الجميع في النهاية التزاما صارما بقرارات القيادة التي اختارتها غالبية الجماعة، و يظل المعارضون بمختلف اتجاهاتهم يعلنون معارضتهم و ينتظرون الانتخابات الشفافة القادمة علي أمل أن يتمكنوا من الإطاحة بتلك السلطة التي يعارضونها. و لعل أوضح ما يجسد هذا الموقف أننا لم نسمع قط لصوت يرتفع من داخل أو خارج هذين النظامين يشكك في نزاهة و شفافية آلية الانتخابات.

إن الالتزام بتلك الآلية قد كان و ما زال ضمان استقرار السلطة و وحدة الجماعة في كافة الدول الديموقراطية بصرف النظر عن وجود مخاطر تهددها. تري ما الذي حال و يحول بيننا و الالتزام بهذه الآلية التي أثبتت نجاحها في توحيد من قد لا تجمعهم لغة مشتركة و لا تاريخ ضارب الجذور و من يحفل تاريخهم و حاضرهم بما لا حصر له من آثام؟

خلاصة القول أنه لا سبيل أمامنا لضمان وحدتنا في مواجهة ما يتهددها من مخاطر داخلية و خارجية سوي خلق و تفعيل تلك الآلية: لا قيود علي الاختلافات الفكرية السياسية و التزام بما تسفر عنه صناديق الانتخابات الشفافة.

كيـــف نعمـــر سينـــاء بشريـــا؟*

كان الموقف المصري من سيناء يقوم تاريخيا علي عدة تصورات إستراتيجية تدور حول أهمية سيناء للأمن القومي المصري، و طالما أن الأمن مسئولية رجال الأمن أساسا، فقد كان علي من يريد الذهاب لسيناء من

المصريين أن يحصل علي عدة تصاريح من الأمن والجيش والشرطة وغيرها باعتبار سيناء بوابة أو منطقة مواجهة، و أنه من الضروري تقليل السكان المدنيين غلي خط المواجهة لتأمينهم من ناحية، و لإخلاء الساحة للتحركات الأمنية و العسكرية، و لقد حدث بالفعل و تطبيقا لتلك الإستراتيجية التي تقوم علي حماية البشر قبل حماية الأرض، أن تم إخلاء سكان القناة حماية لهم و إفشالا لرغبة إسرائيل في الضغط علي مصر.

مقابل هذه الإستراتيجية ثمة إستراتيجية أخري مطروحة للمناقشة تقوم علي أن الكثافة البشرية هي الحماية الحقيقية. و الحقيقة –فيما نري– أن الكثافة البشرية في حد ذاتها لا تعد حماية بشكل مطلق، فقد شهد التاريخ الحديث و القديم اجتياح العديد من المدن بل و الدول الآهلة بالسكان من باريس إلي برلين إلي لندن إلي فلسطين.

الكثافة البشرية قد تحول في ظل موازنات معينة دون احتلال الأرض لارتفاع تكلفة الاحتلال بشريا و ماديا، و لكنها لا تحول دون تدمير البنية التحتية و إنزال خسائر بشرية مروعة بالمدنيين، و لعل ما جري في غزة يمكن أن يكفينا مزيدا من التفصيل، فصحيح أن إسرائيل لم تحتل غزة، و لكنها ألحقت بالفلسطينيين كما غير مسبوق من الدمار البشري و المادي. الأمر يتوقف في النهاية علي نوعية تلك الكثافة البشرية التي توكل لها مهمة حماية الأرض.

لقد انتظرت الحكومات المصرية ثلاثة عشر عاما كاملة بعد التحرير لتعلن عن "المشروع القومي لتنمية سيناء" عام 1995، الذي كان هدفه الرئيسي أن يصل عدد سكان سيناء إلي ثلاثة ملايين نسمة، و أن تتم زراعة 400 ألف فدان في شمال سيناء بعد نقل مياه النيل عن طريق ترعة السلام، فضلا عن إقامة المشروعات الصناعية و السياحية، و لقد تعطلت تلك الخطة و تعددت التفسيرات و تضاربت بشأن ذلك التعطيل و إن استمرت أصواتنا حكاما و محكومين تتصاعد مؤكدة ضرورة التنمية البشرية لسيناء و مؤكدة في نفس الوقت أن سيناء مستهدفة كما كانت عبر التاريخ باعتبارها البوابة التي يعبر منها الغزاة، و أنه ينبغي انتقال الملايين من الوادي إلي سيناء، بحيث يصبح شريطنا الحدودي مع إسرائيل هو البوابة التي تحميها قواتنا المسلحة إلي جانب الجماهير المصرية.

إن انتقال البشر التلقائي الجماعي من مكان لآخر يحكمه قانون مستقر هو البحث عن إشباع أفضل للاحتياجات المادية و المعنوية و الروحية، فيهاجر البشر من مناطق الكوارث و التهديدات بحثا عن الأمن، و يهجرون مناطق الفقر و البطالة بحثا عن الثروة و العمل، و يهجرون المناطق التي تقيد حرياتهم الفكرية أو الدينية أو السياسية بحثا عن الحرية.

و في مقابل ذلك الانتقال التلقائي فثمة انتقال بشري مخطط يتم فيه انتقال السكان وفقا لخطة مسبق تراعي بنفس القوانين، و قد عرفت البشرية عبر تاريخها نمطان لذلك التعمير المخطط:

1 – تعمير إجباري تقوم فيه الدولة بنقل المواطنين قسرا من مكان لآخر لاعتبارات تتعلق بحمايتهم، أو أن يتم انتقاء نوعية محددة من البشر للإقامة في أماكن تم إعدادها لاعتبارات إستراتيجية سياسية، و يعد هذا النمط الأكثر شيوعا بالنسبة لاستيطان أرض مهددة بهدف خلق واقع سكاني جديد قادر علي التصدي للمهاجمين و الدفاع عن الأرض.و لعل نموذج المستوطنات الإسرائيلية يجسد حيث يتم إعداد "المستوطنين" عقائديا باعتبارهم الرواد و الطلائع الأقدر علي حماية "الوطن" و التضحية في سبيله، دون أن يحول ذلك دون تحفيزهم ماديا.

2 – تعمير اختياري يقوم علي توفير البنية الأساسية، ثم تقديم حوافز مادية و معنوية "لإغراء" السكان بالإقامة في هذه المناطق الجديدة "الواعدة" باعتبارها الأكثر أمنا و رخاء و استقرارا، كما هو الحال مثلا بالنسبة لمناطق القاهرة الجديدة.

و رغم أنه لا يمكن واقعيا بطبيعة الحال أن يقتصر المهاجرون إلي مناطق جديدة علي نوعية واحدة، فقد تجتذب الأرض الجديدة مغامرا أو مستثمرا، انتهازيا أو وطنيا، و لكن علي المستوي الإعلامي يتعذر منطقيا الجمع بين دعوتين في نفس الوقت؛ فالدعوة للاستثمار و تحسين الظروف المعيشية، تجتذب الأكثر رغبة و قدرة علي الربح و الاستثمار، و الأكثر احتياجا للعمل و الاستقرار، باعتبار أن سيناء تمثل الأمل للمصريين جميعا في الخروج من الوادي الضيق المكتظ بالسكان بحثا عن حياة أفضل. في حين أن الدعوة لتأمين الوطن و دفع المخاطر المتوقعة عنه تحتاج إلي إثارة الحماس الوطني، فضلا عن الانتقاء و الإعداد الفكري و العقائدي و النفسي لأولئك الأقدر علي حماية الوطن و الأكثر استعدادا و قدرة علي التضحية و التحمل. أما في حالة الترويج للهدفين معا فقد يؤدي ذلك إلي اجتذاب نوعية خاصة من الراغبين في الربح السريع، ممن يعتمدون في مشروعاتهم علي العمالة المؤقتة "المستوردة" من الوادي، بحيث يكونون دائما جاهزون لحمل حقائبهم و الرحيل عند حدوث أي تهديد.

خلاصة القول إن تعمير سيناء بشريا بشكل حقيقي أمر مطلوب علي أي حال، و لكن نوعية ذلك التعمير ترتبط حتما باستقراء مستقبل استقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. هل هي مهددة بالانهيار غدا؟ بعد عشرة أعوام؟ عشرون عاما؟ خمسون؟ بعد أمد غير منظور؟

* الأهرام 30 إبريل 2009

– الاحتفـــــاء الخجـــول بمعاهـــدة الســـلام*

يشوب ذكري توقيع معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل قدر كبير من محاولة التناسي, بل و الإحساس بما يشبه الخجل؛ كما لو كنا نحاول التبرؤ من ذلك السلام و معاهدته.

إن الانتصار العسكري الحاسم يعني حلول السلام باستسلام العدو استسلاما غير مشروط، دون مفاوضات و لا مناورات و لا حتى تدخل من المهزوم في صياغة وثيقة الاستسلام. هكذا كانت انتصار الحلفاء علي دول المحور و استسلام ألمانيا و اليابان، لقد وقع الإمبراطور الياباني وثيقة استسلام اليابان أمام الجنرال الأمريكي ماك ارثر في 2 سبتمبر 1945 بعد 18 يوما من إعلان الهزيمة، كما أن ممثلو القيادة العليا الألمانية قد وقعوا وثيقة الاستسلام في 15 مايو 1945 بعد 13 يوما من سقوط برلين. و لكن الأمر يختلف فيما يتعلق بحل الصراع بالوسائل السلمية، الذي يستغرق وقتا أطول و لا تكون نتائجه علي نفس الدرجة من التمييز القاطع بين الطرف المنتصر و الطرف المهزوم.

لقد تحقق تحرير سيناء في خطوات متتالية استغرقت سنوات طوال، بدأت بعبور قواتنا المسلحة و تحطيم خط بارليف في 6 أكتوبر 1973، و تم رفع العلم المصري علي سيناء في 25 إبريل 1982، تنفيذا لمعاهدة السلام بين مصر و إسرائيل التي تم توقيعها بعد مفاوضات تفصيلية معقدة في 26 مارس 1979، ثم ارتفع العلم المصري علي طابا في 19 مارس 1989 بعد عملية التحكيم، لتتحرر سيناء كاملة بعد ستة عشر عاما من انتصار أكتوبر 1973.

إن توقيع وثائق الاستسلام التاريخية يتم –كما أشرنا– عشية الانتصار بعد سحق إرادة و قدرات العدو دون حاجة لمفاوضات و أخذ و رد يستغرق مثل تلك السنوات الطوال، و لكن الأمر يختلف تماما في حالات الحل السلمي للصراع، و هو الطريق الذي اختارته مصر بعد حرب أكتوبر.

إن إبرام معاهدة بين طرفين بعد مفاوضات طويلة إنما يعني أن كل طرف قد وجد في توقيعه علي المعاهدة فائدة ما، بعبارة أخري أكثر وضوحا فإن توقيع مصر و إسرائيل علي المعاهدة إنما يعني أن لإسرائيل مصلحة في التوقيع كما أن لمصر مصلحة كذلك. و هذا هو الفارق بين نتائج حل الصراع بالطرق السلمية، و حله عن طريق الحسم العسكري. في الحالة الأخيرة يختص الطرف المنتصر بكل المكاسب، أما في الحالة الأولي فإن الهدف يكون بلوغ الطرفين نقطة وسطية تحقق أكبر قدر من المكاسب لكليهما، و لكنها لا تمثل التحقيق الكامل للحد الأقصى لما يريده طرف علي حساب الطرف الآخر.

لقد تضمنت المعاهدة ترتيبات متبادلة لضمان ألا تشن إسرائيل حربا جديدة علي مصر كما اعتادت، و ألا تحاول مصر تكرار خبرتها في حرب أكتوبر و الهجوم علي إسرائيل مرة أخري، و من ثم فقد قبل الطرفان بوجود قوات دولية و مناطق محدودة التسليح. و إلي جانب ذلك فقد حققت المعاهدة لمصر استعادة سيادتها كاملة علي أراضيها، و إنهاء كافة أشكال التواجد الإسرائيلي العسكري و المدني من سيناء، و لكن في مقابل ذلك حققت المعاهدة لإسرائيل اعترافا مصريا واضحا لا لبس فيه بأحقيتها في الوجود وفقا لقرارات الأمم المتحدة عام 1948، دون أن تعلق استعادتها لأرضها علي استعادة الفلسطينيون و السوريون و اللبنانيون لأراضيهم المحتلة. أي أن معاهدة السلام لم تتمسك بأولوية تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، أو حتى بأولوية تحرير فلسطين باعتبارها وفقا إسلاميا لا يجوز التنازل عن جزء منه أو التفاوض بشأنه.

لقد استعادت مصر أرضها كاملة غير منقوصة، و لم ينقطع حديثنا عن ضرورة تعمير سيناء، و تنشيط السياحة في سيناء، و توقعات زيادة إنتاج البترول من آبار سيناء، فضلا عن أننا كمدنيين أصبح في مقدورنا –ربما للمرة الأولي في تاريخنا الحديث– الذهاب إلي مدن في سيناء لم تطأها سوي أقدام جنودنا و ضباطنا فيما بين فترات الاحتلال الإسرائيلي. لقد بدأت "شرم الشيخ" و "دهب" و "نويبع" و "العريش" و "سانت كاترين" و "طابا" تتسلل رويدا رويدا إلي حوارات المصريين و وعيهم باعتبارها مدنا مصرية و ليست مجرد مناطق عسكرية حدودية.

و من هنا يبدو ذلك الخجل من معاهدة السلام ملفتا للنظر، في حاجة إلي تفسير:

- تري هل يرجع الأمر إلي مخاض الهويات الذي تمر به بلادنا و الذي تتفاعل فيه ثلاث هويات متداخلة: هوية عربية تري في إسرائيل كيانا غريبا زرعه الغرب لتفتيت الأمة العربية و أن اتفاقية السلام قد أدت إلي خروج مصر عن الصف العربي و إلي ما ترتب علي ذلك من تبدد القوة العربية، و هوية إسلامية تري الصراع العربي الإسرائيلي صراع وجود لا صراع حدود فإما أن نوجد نحن أو توجد إسرائيل، و هوية مصرية تري لاحتفاظ مصر بحدودها الدولية أهمية تعلو أي أهمية أخري؟

- تري هل يرجع الأمر إلي ما تمارسه إسرائيل من عنف وحشي حيال الفلسطينيين، و أن معاهدة السلام قد أطلقت يد إسرائيل في هذا الاتجاه و فرضت علينا في نفس الوقت صداقتها و التطبيع معها؟

التساؤلات عديدة، و تتطلب معالجة هادئة متعمقة، و تستحق أكثر من مقال و أكثر من قلم، و لعلنا في النهاية نصل إلي رؤية أوضح

* الأهرام: 2009/04/01

Arabpsynet Papers
Search Papers

http://www.arabpsynet.com/paper/default.asp

Papers Form

www.arabpsynet.com/paper/PapForm.htm

Arabpsynet Thesis
Search Thesis

http://www.arabpsynet.com/These/default.asp

Thesis Form

www.arabpsynet.com/these/ThesForm.htm